

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٩٨

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان (غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كوزمين
	ألبانيا السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة السيدة نسبية
	أيرلندا السيدة موران
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيدة نغيماندونغ
	فرنسا السيد أولميدو
	كينيا السيد كيبوينو
	المكسيك السيد سيسنيروس تشافيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جيكونز
	النرويج السيدة يول
	الهند السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا والأسباب الكامنة وراء وقوع هذه الأعمال (S/2022/818)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-70584 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا والأسباب الكامنة وراء وقوع هذه الأعمال (S/2022/818).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا ونيجيريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد سيلفيو غونزالو، القائم بأعمال الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارتا أما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، والسيدة عادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسعادة السيدة فلورنتينا أدينيكي أوكونغا، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا، والمقدم البحري نورا عبد الله يعقوب، مسؤول التخطيط البحري في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/818 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا والأسباب الكامنة وراء وقوع هذه الأعمال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلمت بالفرنسية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام عن حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا والأسباب الكامنة وراء وقوعها (S/2022/818). منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، استمر انخفاض حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات نهائية بشأن انخفاض هذا التهديد الفريد للاستقرار في خليج غينيا على المدى البعيد.

(تكلمت بالإنكليزية)

لقد حدث الانخفاض المطرد في حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر منذ بدايته في نيسان/أبريل ٢٠٢١ تقريبا، نتيجة للجهود المتضافرة التي تبذلها السلطات الوطنية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. كما نجحت زيادة الدوريات البحرية التي تنظمها الدول الساحلية في خليج غينيا فضلا عن النشر المنتظم للموارد البحرية من جانب الشركاء الدوليين معا بوصفهما رادعا لتلك الأنشطة. وبالمثل فإن زيادة التنسيق الإقليمي وإدانات القرصنة والجرائم البحرية في نيجيريا وتوغو في عام ٢٠٢١ تعتبران من العوامل المهمة في تحقيق هذا التطور الإيجابي.

بيد أن القرصنة في خليج غينيا قد شهدت تحولا في العقد الماضي، حيث واصلت جماعات القرصنة التكيف مع الديناميات المتغيرة في البحر وفي المناطق الساحلية. وفي هذا الصدد، قد يُعزى الانخفاض الأخير في حالات القرصنة جزئيا إلى تحول الشبكات الإجرامية إلى أشكال أخرى من الجرائم البحرية والنهرية، مثل تموين السفن غير الشرعي بالوقود والسرقة، والتي من المرجح أن هذه الشبكات تعتبرها أقل خطورة وأكثر ربحية. ولذلك، يتحتم على الدول في خليج غينيا والهياكل الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، بدعم من المجتمع الدولي، أن تعزز جهودها الرامية إلى تهيئة

ومن الأحداث الهامة الأخرى في الفترة التي تلت صدور تقرير الأمين العام، المناورات البحرية المتعددة الجنسيات "Grand African Nemo 2022"، التي اشترك في تنظيمها مركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي والبحرية الفرنسية في الفترة من ١١ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وشملت المناورة مساحة واسعة، امتدت من السنغال إلى أنغولا، وشارك فيها ١٧ بلدا من أصل ١٩ بلدا على الحدود مع خليج غينيا، فضلا عن ثمانية شركاء دوليين. وتم تدريب المشاركين على التصدي لصيد الأسماك غير المشروع والقرصنة والتلوث البحري والاتجار غير المشروع والإنقاذ في البحر. وشملت المناورة حالتين حقيقتين تتعلقان بنقل قارب يشتبه في ضلوعه في الاتجار بالمخدرات وتقديم المساعدة إلى سفينة صيد في محنة.

وتواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة السياسية والتقنية اللازمة لدول خليج غينيا في جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لهيكل ياوندي. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حلقة عمل بشأن انعدام الأمن البحري في خليج غينيا. ومن النتائج الهامة لحلقة العمل هي دعوة الدول الأعضاء المعنية إلى اعتماد الأطر القانونية اللازمة لتجريم القرصنة. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية تقديم المساعدة إلى دول خليج غينيا من أجل التصديق على صكوك الأمن البحري ذات الصلة وإدماجها في التشريعات الوطنية.

وفي الوقت الحاضر، لا توجد أدلة دامغة تشير إلى وجود أي صلات محتملة أو ممكنة بين الإرهابيين وجماعات القرصنة، ومع ذلك، فإن التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكامنة التي تواجهها المجتمعات المحلية في المنطقة سيعمل في نهاية المطاف على احتواء كلا التهديدتين. وفي هذا الصدد، تواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية من أجل دعم المنطقة في التصدي بفعالية للأسباب الكامنة وراء الهاشاشة وانعدام الأمن. ففي كوت ديفوار، على سبيل المثال، منذ أوائل عام ٢٠٢٢، عمقت الأمم المتحدة والبنك الدولي تعاونهما من خلال

بيئة بحرية مستقرة وآمنة في الخليج وتعجل بها عن طريق التشغيل الكامل لهيكل الأمن البحري المنصوص عليه في مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. وفي الوقت نفسه، يجب أيضا معالجة الأسباب الكامنة وراءها، مثل بطالة الشباب وعدم كفاية فرص تقلد الوظائف العامة، مما يجعل المجتمعات الساحلية عرضة للانجرار إلى أنشطة غير مشروعة وإجرامية.

وأرحب بالاجتماع الأخير لرؤساء دول وحكومات لجنة خليج غينيا المعقود في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض التقدم المحرز في التصدي للتحديات البحرية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أنوه بانتخاب رئيس غانا، السيد نانا أكوفو - أدو، رئيسا مناوبا للجنة خليج غينيا، خلفا لنظيره النيجيري، الرئيس محمد بخاري. وأود أيضا أن أحيط علما بالأعمال التحضيرية الجارية للمؤتمر البحري الأول للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن موضوع إدارة وأمن الحيز البحري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتطوير اقتصاد أزرق مستدام في وسط أفريقيا. ويهدف المؤتمر، المقرر عقده في كينشاسا قبل نهاية العام، إلى وضع استراتيجيات للإدارة البحرية والأمن والسلامة وتطوير اقتصاد أزرق مستدام في حيز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على "مدونة ياوندي لقواعد السلوك" والتي تحل في عام ٢٠٢٣، تواصل دول خليج غينيا إظهار التزامها بالتشغيل الكامل لهيكل ياوندي للأمن البحري. وقد تحقق معلم هام في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بتوقيع اتفاق مقر بين مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة كابو فيردي لإنشاء مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات للمنطقة زاي، الذي تضم السنغال، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، ومالي. والواقع أنه بمجرد أن يبدأ مركز التنسيق البحري عمله، فإنه سأكمل تشغيل "هيكل ياوندي" في المجال البحري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومركز التنسيق البحري للمنطقة هاء، في كوتونو، ومركز التنسيق البحري للمنطقة واو، في أكرا، نشطان بالفعل.

لتلك العملية ونتائجها لن يقدر بثمن. وتقف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة السياسية والتقنية اللازمة لدول خليج غينيا في ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم.

أود أن أبدأ بالإشارة بالمجلس لاتخاذ القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) في أيار/مايو واهتمامه المستمر بالتهديد الذي تشكله القرصنة والجريمة المنظمة في البحر، ولا سيما في خليج غينيا. وقد جاء ذلك الاهتمام واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب. إن التهديد الذي تشكله القرصنة يكلف المنطقة أرواحا واستقرارا وأكثر من ١,٩ بليون دولار من الخسائر المالية كل عام. ويمثل تقرير الأمين العام (S/2022/818) الذي يتم تقديمه اليوم فرصة سانحة في كفاحنا ضد ذلك التهديد.

إن الانخفاض الكبير هذا العام في حوادث القرصنة في خليج غينيا، وفي إعداد ضحاياها، ولا سيما حوادث الاختطاف طلباً للدية، نتيجة محمودة لأعوام عديدة من العمل، بما في ذلك في سياق "هيكل ياوندي" للأمن البحري، حسب وصف المتكلم الذي سبقني. وفي البحر، هناك المزيد من الدوريات البحرية وتعاون أقوى بين القوات البحرية الإقليمية، بدعم من القوات البحرية من خارج المنطقة التي نشرت معدات، مما خلق بيئة بحرية أكثر أمناً. أما في البر، فأدت زيادة التركيز على العدالة الجنائية إلى اتخاذ تدابير أقوى، بما في ذلك أول أحكام بالإدانة في قضايا تتعلق بالقرصنة في المنطقة، في توغو ونيجيريا. ومع ذلك، من السابق لأوانه إعلان النصر. وبدلاً من ذلك، علينا الاستفادة من هذا الزخم وإنشاء إطار مستدام لحماية خليج غينيا من جماعات القراصنة وأي نشاط إجرامي قد يخرطون فيه. وإذ نقترّب من الذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي في العام المقبل، هناك

التحليل المشترك، ومواءمة الأولويات الاستراتيجية، والدعوة المشتركة مع الحكومة في محاولة لتعزيز اتساق الجهود ومعالجة الدوافع الرئيسية للهشاشة بشكل أفضل، مثل الفقر وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية.

وأود أن أؤكد على أنه من أجل القضاء بفعالية على الخطر الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، يجب على أصحاب المصلحة الوطنيين والهياكل الإقليمية والمجتمع الدولي أن يعملوا في تعاون وثيق للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكامنة التي تدعم تجنيد الأفراد في شبكات الجريمة البحرية. ويتطلب ذلك اتباع نهج شامل وطويل الأجل، يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لمعالجة الفقر، والافتقار إلى سبل العيش البديلة، وبطالة الشباب، والعمالة الناقصة. وسيلزم أن تستند الاستراتيجيات الشاملة إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن أثر الجريمة البحرية على النساء والفتيات والرجال والفتيان. ويوفر تطوير الاقتصاد الأزرق في خليج غينيا المزيد من الفرص للنمو الاقتصادي المستدام للمجتمعات الساحلية. وسيكون من الأهمية وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية فعالة للتصدي للتحديات المتعلقة بالإدارة والأمن، ولا سيما تلك التي تقترب من حد التدفقات المالية غير المشروعة وصيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم.

وفي الختام، أود أن أبرز أنه في حين أن هيكل ياوندي للأمن البحري يعمل بكفاءة متزايدة، فإن العديد من التحديات الكبيرة لا تزال تعيق تفعيله الكامل. وأحد التحديات الرئيسية هو الافتقار إلى التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. وتتيح الذكرى السنوية العاشرة المقبلة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك فرصة للدول الموقعة، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، لإجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ هيكل الأمن البحري. وسيساعد ذلك التقييم على تحديد المجالات ذات الأولوية للدعم ووضع رؤية استراتيجية وخريطة طريق للعقد المقبل لاستكمال تفعيل هيكل ياوندي. وبينما تتحمل دول خليج غينيا المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة، فإن دعم مجلس الأمن

بالاختطاف طلباً للفدية محدودة مقارنة بالجرائم المنظمة الأخرى، حيث يتم دفع حوالي ٤ ملايين دولار سنوياً كفدية من أجل إطلاق سراح البحارة المختطفين. وتشير بحوث جديدة أجراها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن جماعات القراصنة في خليج غينيا ربما تنتقل بدلاً من ذلك إلى جرائم بحرية تدر ربحاً أكبر، مثل تمويل السفن غير الشرعي بالوقود والتهريب. وتحتاج أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة إلى الدعم ضد طائفة واسعة من الأنشطة البحرية غير المشروعة والجرائم ذات الصلة. وهي تشمل أشكالاً مختلفة من تهريب النفط وتكريره بصورة غير مشروعة، فضلاً عن صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. يجب علينا أن نحول ببساطة دون اتخاذ التهديد شكلاً مختلفاً. وبغية إغلاق الخيارات المتاحة أمام المجرمين في البحر، نقترح النظر في إمكانية وضع إطار إقليمي لتوسيع نطاق التعاون ضد الأنشطة البحرية غير المشروعة. ومن الأمثلة المفيدة التي ينبغي النظر فيها الاتفاق المتعلق بالتعاون على قمع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية بحراً وجواً في منطقة الكاريبي، ومعاهدة سان خوسيه، التي تطبق في حوض البحر الكاريبي.

وهناك أيضاً انتشار متزايد للإرهاب من منطقة الساحل إلى خليج غينيا، كما يتضح من تزايد عدد الهجمات الإرهابية، لا سيما في بنن وتوغو وكوت ديفوار. وفي حين أنه لا توجد أدلة ملموسة تشير إلى وجود صلات بين الإرهابيين في منطقة الساحل والقراصنة في خليج غينيا، يجب أن نظل متيقظين إزاء احتمال ارتباط الجماعات الإرهابية بالمؤسسات الإجرامية على الساحل وتقويض المكاسب الأمنية في المنطقة. ويدعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة البلدان الساحلية في تعزيز نظم العدالة الجنائية والتعاون في مجال إنفاذ القانون وتحسين تدابير المنع.

ثالثاً، وعلى نحو حاسم، نحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة في خليج غينيا من خلال العمل مع المجتمعات المحلية وتهيئة ظروف معيشية أفضل. فالمجتمعات الساحلية في المنطقة هي

فرصة حقيقية لتكريس المزيد من الاهتمام والموارد والعمل دعماً للأمن البحري وسيادة القانون في خليج غينيا.

أولاً، نحن بحاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة على مواصلة تطوير قدراتها وأطرها القانونية لمكافحة القرصنة. ويجب أن تجرم القوانين المحلية القرصنة وأن تمكن من ملاحقتها قضائياً في كل بلد في خليج غينيا. وينبغي أن نساعد على سن هذه التشريعات وسد الثغرات التشريعية الكبيرة التي لا تزال قائمة في العديد من البلدان. وفي الوقت نفسه، سيكون من الحيوي مواصلة بناء القدرات في مجالي الكشف والحظر لإنفاذ القانون. ويشمل ذلك التدريب على إجراءات الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز، فضلاً عن تحسين الإحاطة بالأحوال البحرية، والدعم التقني واللوجستي لتيسير الدوريات البحرية المشتركة. ويجب محاسبة القراصنة في نهاية تلك العملية.

يجب علينا تحسين قدرات التحقيق والمقاضاة من أجل تعزيز جهود الإنفاذ والتوصل إلى إنجاز قانوني لكل قضية تتم متابعتها. وتثبت الإدانات التاريخية التي تحققت في العام الماضي في نيجيريا وتوغو أن ذلك أمر ممكن، وبشكل اعتماد القانون التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هذا العام، بشأن تسليم المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة، معلماً هاماً سيمهد الطريق أمام تحقيق المزيد من الملاحظات القضائية. وأعرب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن اعتزازه بدعم هذين الإنجازين الكبيرين. ونواصل مساعدة بلدان المنطقة على إجراء إصلاحات قانونية تهدف إلى تمكينها من محاكمة مرتكبي أعمال القرصنة، بما في ذلك غابون، حيث من المقرر اعتماد قانون عقوبات منقح في الشهر المقبل. يقوم المكتب أيضاً بتدريب أجهزة إنفاذ القانون البحري في جميع أنحاء المنطقة، ويساعد الوكالات البحرية على تحسين التعاون وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الرئيسية في "هيكل ياوندي".

ثانياً، يجب أن نتحدى بالمرونة والقدرة على التكيف في الاستجابة للاتجاهات المتغيرة والتهديدات الناشئة المتصلة بالقرصنة في خليج غينيا. ولا تزال المكاسب الإجرامية المتأتية من القرصنة المتعلقة

اليوم. وأود أيضا أن أشيد بالرئيس الحالي للجنة، الرئيس أكوفو - أودو، رئيس غانا، على التزامه وتصميمه القوي على العمل مع زملائه لجعل منطقة خليج غينيا منطقة سلام وأمن.

إن إحاطتي اليوم مختلفة تماما عن تلك التي قدمتها في هذه القاعة ذاتها قبل حوالي ١٠ سنوات، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (انظر S/PV.6633)، عندما نقلت الشواغل المتعلقة بمسألة القرصنة لأول مرة ليس إلى بلدان منطقة خليج غينيا فحسب، بل إلى مجلس الأمن أيضا. وأود أن أذكر بتدخل المجلس في الوقت المناسب في هذا الصدد باتخاذ القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، اللذين حثا فيهما دول المنطقة والمنظمات دون الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا على التعاون والتآزر من أجل مواجهة هذا الخطر.

وبمساعدة من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عقد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا في ياوندي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأفضى مؤتمر القمة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، واعتماد "مدونة وإعلان ياوندي لقواعد السلوك"، مما أطلق "هيكل ياوندي" للأمن والسلامة البحريين في منطقة خليج غينيا. ويشمل ذلك مراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات في المنطقتين D و A؛ ومركز التنسيق الإقليمي لضمان الأمن البحري في وسط أفريقيا الذي أنشأته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عام ٢٠٠٩؛ ومراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات في المناطق E و F و G التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠١٤؛ ومركز التنسيق الإقليمي لتنفيذ استراتيجية إقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، الذي أنشأته الجماعة

أكثر الفئات ضعفاً إزاء تأثير أعمال القرصنة والجريمة البحرية، كما أنها تواجه الظروف الصعبة التي تحرك تلك الأنشطة غير المشروعة، مثل الفقر وبطالة الشباب. إن التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي يؤثران بشكل أكبر على حياة الناس وسبل العيش، ويغذيهما تغير المناخ ويتفاقمان بسبب الصيد غير المشروع. ويجب وقف المجرمين في البحر ومحاسبتهم، ولكن من أجل ضمان استجابة مستدامة حقا، لا بد من إيلاء الاهتمام الواجب للأشخاص الذين قد يصبحون مجرمين، إلى جانب العوامل التي تدفعهم إلى ذلك والأشخاص الأكثر تضررا. ويجب أن نتبع استراتيجيات مجتمعية لمنع الجريمة وأن نتعامل مع الشباب المعرضين للخطر والمهمشين لمساعدتهم على تنمية المهارات الشخصية والاجتماعية، ومنع السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، ومنحهم الفرص. ويدعم المكتب وضع استراتيجيات مجتمعية لمنع الجريمة في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا، وهو نهج نأمل تكراره في المجتمعات الساحلية الأخرى.

وإذ نتطلع إلى الاستفادة من النجاحات الحالية، يجب علينا أن نحتمل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء "هيكل ياوندي" في العام المقبل من خلال السعي لتحقيق استجابات أكثر طموحا وشمولا واستدامة. ولكي نفعل ذلك، نحتاج إلى تمويل كاف واهتمام سياسي دائم، وسنعتد على مساعدة مجلس الأمن والتزامه في ذلك الصدد. وأود أيضا أن أشارك السيدة بوبي في الدعوة إلى التصدي للتحديات التي ذكرتها في إحاطتها. وسيوصل المكتب العمل مع الدول الأعضاء في منطقة خليج غينيا، وكذلك مع لجنة خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشركائنا على نطاق الأمم المتحدة، من أجل إيجاد مياه أكثر أمنا وشواطئ أكثر أمانا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوكونغا.

السيدة أوكونغا (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير لجنة خليج غينيا لكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي هنا

للاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، حيث نُشرت فرقاً للمشاركة في دوريات على أطراف المناطق الاقتصادية الخالصة للمنطقة.

وأدت جميع تلك التدابير إلى انخفاض كبير في أعمال القرصنة في منطقة خليج غينيا.

غير أن الوقت لم يحن بعد للكف عن العمل. فهناك جرائم أخرى تقع في المنطقة، ليس لها آثار واضحة على التجارة البحرية والنقل البحري الدوليين، ولكن لها تأثير أقوى على رفاه سكان المناطق الساحلية وعلى الرفاه الاقتصادي لحكومات المنطقة.

فهناك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد أشار إلى ذلك الذين تكلموا قبلي. ويحرم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم المجتمعات الساحلية من وسائل غذائها وسبل عيشها. كما أنه يتسبب في الجوع والعمالة الناقصة والبطالة بين سكان المناطق الساحلية ويدفعهم إلى الانضمام للعصابات الإجرامية التي تعدهم بمكافآت سريعة ورائعة للقيام بأنشطة غير قانونية، أو إلى الشروع في عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا مما يشكل خطراً على حياتهم. كما أن هذا النوع من الصيد يحرم حكومات المنطقة من إيرادات هائلة.

كما ازدادت سرقة النفط، لا سيما في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على إيرادات الحكومة، حيث يسرق المتعاونون المحليون والدوليون وشركاؤهم على السواء ما يقرب من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من النفط الخام المستغل.

وتؤدي الأساليب غير المقبولة لاستغلال الموارد الهيدروكربونية وأعمال تخريب خطوط الأنابيب إلى تلوث البيئة. وهذا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة: فلا صيد للأسماك ولا مياه صالحة للشرب أو صالحة للاستعمال ولا زراعة. وهناك اتجار بالأسلحة والأشخاص وهجرة غير مشروعة.

وهناك أيضاً عوامل أخرى تؤثر على سكان المناطق الساحلية: تآكل السواحل واجتياح الفيضانات للمدن الساحلية بسبب تغير المناخ.

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في عام ٢٠١٤.

وقد تجلّى ذلك الالتزام بوضوح في الأفعال والأقوال على حد سواء، حيث تقف منطقة خليج غينيا تدريجياً مركزها الذي لا تحسد عليه كبديل للساحل الشرقي لأفريقيا، قبالة الصومال، في هجمات القرصنة وغيرها من الجرائم البحرية.

فما هو السبب وراء هذا الانخفاض في القرصنة البحرية؟ لقد تعززت الإرادة السياسية لدى حكومات المنطقة لتحمل المسؤولية عن تأمين مجالها البحري. وهناك تمويل أفضل للبحرية وغيرها من الوكالات الأمنية في المنطقة من أجل شراء الأصول وغير ذلك من المتطلبات. وزادت المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، من أنشطتها الدعوية وعززتها كي تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن والسلامة في مجالها البحري، كما شهدنا تعاوناً أكبر وتبادلاً للأصول البحرية من جانب القوات البحرية وغيرها من وكالات الأمن والسلامة البحرية التابعة لدول المنطقة. وحدث تحسن في التدريب وتجرى مناورات بحرية دولية مشتركة للقوات البحرية على غرار تلك التي تنظمها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة والبرازيل، من بين دول أخرى. ويؤدي ذلك أيضاً إلى بناء الثقة في صفوف الأفراد.

وهناك تعاون أكثر تأثيراً بين دول المنطقة ودول أخرى خارج المنطقة من أجل رعاية البرامج واستعراض النصوص القانونية ومقاضاة الجناة. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للمساعدة الكبيرة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجهود المبذولة على الصعيد الوطنية والمتعددة الجنسيات والإقليمية. وتم سن قوانين داخل الدول لمقاضاة مرتكبي القرصنة وغيرها من الجرائم في البحر، والتي كانت بمثابة رادع موثوق للمجرمين المحتملين، مثل قانون قمع القرصنة والجرائم البحرية الأخرى الذي أصدرته جمهورية نيجيريا في عام ٢٠١٩. كما تم إطلاق مفهوم "الوجود البحري المنسق"

من أجل تعاون مفيد للجميع وبين حكومات المنطقة، وكذلك بينهم وبين سكان المناطق الساحلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي توفير الأصول البحرية على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف أو الإقليمي، إلى جانب التدريب العملي على استخدام هذه الأصول.

ختاماً، إذا استمرت تلك الجهود وزادت وأصبحت مستدامة، فإن القرصنة وغيرها من الأنشطة الإجرامية ستصبح في خبر كان. وتود لجنة خليج غينيا، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إيجاد حل في سياق عملية تأمين المجال البحري لتلك المنطقة، أن تؤكد مجدداً جاهزيتها واستعدادها والتزامها الراسخ بتوحيد جميع الجهود للحفاظ على مكاسب السنوات الماضية وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أكونغا على إحاطتها. وستُعم ملاحظاتها أيضاً للتعويض عن فترات الانقطاع في الاتصال أثناء تقديمها لإحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد يعقوبو.

السيد يعقوبو (تكلم بالإنكليزية): كما يدرك مجلس الأمن، تظل البيئة البحرية مصدراً حقيقياً للرزق لمعظم الدول الساحلية - ومن هنا تأتي الحاجة إلى أن تكفل البلدان أقصى قدر من الأمن للبيئة البحرية من أجل ازدهارها الاقتصادي. بيد أن البيئة البحرية المحيطة بالقرن الأفريقي وخليج غينيا أصبحت على مر السنين غير آمنة بسبب العديد من الجرائم البحرية، ولا سيما القرصنة البحرية والسطو البحري.

وينعم خليج غينيا بالموارد البحرية وهو مركز استراتيجي للتجارة العالمية، يربط بين أفريقيا وأجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية. ويمكن اعتباره حجر الزاوية لنجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. غير أن موارد المنطقة الهائلة تجابه تحديات جمة على صعيد الأمن البحري، كما أن الأطر القانونية لمقاضاة مرتكبي الجرائم البحرية غائبة أو ضعيفة.

ونتيجة لتلك التحديات، وُصف خليج غينيا بأنه البؤرة الساخنة في العالم للجرائم البحرية حيث أصبح مشهوراً بكونه أخطر منطقة

وتشكل تحديات الحوكمة عاملاً أيضاً، فضلاً عن الافتقار إلى المرافق والمنشآت الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والكهرباء والطرق.

فما الذي يجب أن نواصل عمله للحفاظ على مستوى السلام والأمن لدينا؟ للحفاظ على مستوى الهدوء والسلام والأمن الذي تحقق حتى الآن وزيادته، يتعين على دول المنطقة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية أن تكثف جهودها لمواصلة الإجراءات التي أسفرت عن تلك النتائج التي تتلج الصدر. فالإجرام في البحر يبدأ على البر - وبالتالي هناك حاجة إلى مواصلة على الإجراءات على البر لتنشيط النشاط الإجرامي في البحر.

وعلى الصعيد الوطني، لا بد من النظر في الاحتياجات الأساسية للسكان وتوفيرها. ويتعين على الحكومة أن توفر المرافق الصحية والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والمرافق التعليمية على جميع مستويات الحكم. وينبغي لأصحاب المصلحة الآخرين الذين يقومون أيضاً بأعمال مشروعة في المنطقة أن يكملوا الجهود الحكومية.

ولا بد من تهيئة وصون الظروف اللازمة لعمل الشباب والبالغين على السواء للحيلولة دون انجذابهم للإجرام من أجل البقاء. ولا بد من مواصلة توفير الأصول للقوات البحرية الوطنية وغيرها من وكالات الأمن والسلامة البحرية وتشغيل مراكز العمليات البحرية الوطنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي مواصلة الدعوة إلى زيادة استدامة التعاون والتآزر بين القوات البحرية وغيرها من وكالات الأمن البحري؛ وتبادل الأصول من أجل أنشطة الرصد والمراقبة والردع الفعالة في المجال البحري للمنطقة؛ وتوفير التمويل الكافي لمركز التنسيق الأقاليمي ومراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات ومراكز التنسيق البحري الإقليمية من أجل عملها وبرامجها. وهناك أيضاً خطط لإنشاء قوة بحرية مشتركة بين القوات البحرية في المنطقة من أجل تدخل أكثر فعالية، إذا لزم الأمر.

وعلى الصعيد الدولي، ينبغي للاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين أن يقدموا المساعدة

وأتت جهود تبادل المعلومات بين بلدان خليج غينيا ثمارها بالنجاح في اعتراض ناقلتين مختطفتين، هما MT Maximus، ومؤخراً Hailufeng II. ويبرز ذلك الحادث إمكانات التبادل الفعال للمعلومات البحرية بالنسبة للعمليات البحرية.

وتشكل التدريبات والمناورات المشتركة جانبا مهما آخر ينبغي النظر إليه عند دراسة الأمن البحري في خليج غينيا. ولا تزال مناورات مثل "محطة الشراكة الأفريقية" و Obangame Express و Obangame Express مفيدة في التصدي للتهديدات البحرية، بما في ذلك القرصنة، في خليج غينيا. وفي هذا الصدد، سيجري الاتحاد الأفريقي، في إطار جهوده الرامية إلى تحسين قدرة القوات البحرية الأفريقية، مناورات Amani Africa III، وهي تدريبات بحرية قارية، في وقت ما في أوائل العام المقبل. وستهدف إلى تعزيز التعاون البحري القاري والإقليمي بغية تهيئة بيئة بحرية مستقرة لكفالة الازدهار الاقتصادي المستمر في القارة ككل. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتقد أيضا أن تفعيل مراكز التنسيق البحري في سياق "مدونة ياوندي لقواعد السلوك" يمكن أن يُحسن قابلية التشغيل البيئي والاتصالات داخل المجال البحري بشكل مستمر.

أود أن أقول بضع كلمات عن جهود عمليات الوجود البحري المنسقة للاتحاد الأوروبي في خليج غينيا. لقد طبق الاتحاد الأوروبي مفهومه التجريبي لعمليات الوجود البحري المنسقة في عام ٢٠٢٢. ويؤكد المفهوم على القطاعات التي حددها بالفعل "هيكل ياوندي". ويشارك حاليا خمسة أعضاء من الاتحاد الأوروبي في عمليات الوجود البحري المنسقة بأصول بحرية ويهدفون إلى الحفاظ على أصل واحد على الأقل في المنطقة.

في ملاحظة أخيرة، أود أيضا أن أذكر جهود المتكلمة السابقة، التي تكلمت عن القوة البحرية التي اقترحت بعض الدول تشكيلها في خليج غينيا. وينبع التزام بعض البلدان في خليج غينيا بإنشاء قوة بحرية مشتركة لخليج غينيا عن رغبتها المشتركة في معالجة أوجه الهاشنة الأمنية الراهنة وتحقيق الاستقرار في المنطقة لتيسير التجارة

مائية وأكثرها افتقارا إلى الأمن في العالم بسبب استمرار القرصنة البحرية والصيد غير المشروع والسطو البحري وغير ذلك من الجرائم ذات الصلة. وفي عام ٢٠٢٠، سجلت المنطقة أكبر عدد من عمليات الاختطاف. فقد اختطف ما يقرب من ١٣٠ فردا من أطقم السفن، وهو ما يمثل حوالي ٩٥ في المائة من عمليات الاختطاف في البحر على الصعيد العالمي. وعززت تلك الشواغل، من بين أمور أخرى، تصميم غانا والنرويج على إطلاق مفاوضات لتجديد الدعم وحشد المزيد منه للجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات التي جرى تسليط الضوء عليها. وأثمر ذلك في نهاية المطاف عن اتخاذ القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢). ويسرني أن أقول إن عدد حالات الاختطاف قد شهد انخفاضا كبيرا في العامين الماضيين، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى الجهود المتضافرة التي تبذلها دول خليج غينيا والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، حظيت مناقشة الأمن العسكري في أفريقيا ببعض الاهتمام خلال الدورة العادية الثالثة عشرة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، حيث أعربت الجمعية عن قلقها إزاء تفاقم انعدام الأمن في المجال البحري الأفريقي. وأدانت الجمعية بشدة الأنشطة غير المشروعة وتعهدت بوضع استراتيجية شاملة ومتسقة لمعالجة التحديات والفرص البحرية الجيوستراتيجية الأفريقية. وفي ذلك الصدد، صاغت الدورة العادية الخامسة عشرة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي استراتيجية بحرية أفريقية متكاملة لإدارة المجال البحري للقارة. وتمثل "مدونة ياوندي لقواعد السلوك" واحدة من الوثائق الأخرى التي ساعدت في هذا الشأن.

فلا تزال مدونة قواعد السلوك تشكل صكا قانونيا للأمن البحري في خليج غينيا. وهي تركز منذ اعتمادها على إيجاد بدائل للقرصنة والسطو في البحر والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب أفريقيا ووسطها. ويواصل الإطار تحسين ركائز الرئيسية المتمثلة في تبادل المعلومات والاعتراض والملاحقة القضائية وتقديم الدعم للضحايا فيما يتعلق بالجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المجال البحري.

مدى أهمية كفالة تنفيذ جميع الأنشطة في البحر وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تحدد الإطار القانوني لجميع أنشطة المحيطات على الصعيد العالمي.

ونشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الإيجابي الذي أحرز مؤخرا في تحسين الأمن البحري في خليج غينيا. فقد انخفضت أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا بواقع النصف، من ٢٧ حالة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٢١ إلى ١٣ حالة هذا العام. ونشيد بقوة بما تبديه بلدان المنطقة من قيادة حازمة في سبيل تحقيق ذلك. ويشمل ذلك مشروع Deep Blue النيجيري، فضلا عن سن عدة بلدان في خليج غينيا لقوانين تمكن من ملاحقة القرصنة قضائيا. ونثني على عضوي المجلس غابون وغانا لقيادتهما الطريق من خلال تنفيذ لوائح وقوانين جديدة هامة. كما أشارت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى تجدد الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن البحري. وبالإضافة إلى ذلك، يسعدنا أن نرى الشركاء الدوليين يستجيبون لنداء العمل الذي أطلقه المجلس. ونشكر بصفة خاصة مجموعة أصدقاء خليج غينيا، التابعة لمجموعة الدول السبع، برئاسة كوت ديفوار وألمانيا.

على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، سياسيا وعمليا، فقد حان الوقت لأن نكثف جهودنا. وأن الأولان لإنهاء خطر انعدام الأمن البحري في خليج غينيا.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، تتيح الذكرى السنوية العاشرة المقبلة لإنشاء "هيكل ياوندي" فرصة لتقييم الموقف ووضع تصور استراتيجي للعقد المقبل. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن الذكرى السنوية العاشرة المقبلة لهيكل ياوندي تتيح فرصة لتقييم وتحديد رؤية استراتيجية للعقد المقبل. ولدى قيامنا بذلك، ينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا الأسباب الجذرية الكامنة حتى يظل ما أحرزنا من تقدم مستداما. وكما ذكر في توصيات لجنة بناء السلام، فإن من العوامل الحاسمة أن نتذكر إتاحة الفرص للشباب للحيلولة دون إغرائهم أو دفعهم إلى القرصنة أو غيرها من أشكال الجريمة.

وتحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية. ويقر ذلك الالتزام أيضا بضرورة أن تتحمل تلك البلدان المسؤولية عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب القوانين والاتفاقيات الإقليمية والقارية والدولية. وستكون القوة المعنية بالأمن البحري المقترحة لخليج غينيا بمثابة آلية إقليمية متعددة الأطراف لردع الجرائم والتدخل السريع والاستجابات العملية لتهديدات الأمن البحري وإنفاذ القانون، مما يشكل تجسيدا عمليا للبيان ١٠١٢ الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ودعا ذلك البيان مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى معالجة بعض المسائل بالتعاون مع "هيكل ياوندي" الحالي لهياكل الأمن البحري والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وباختصار، يستلزم معالجة هذه المسائل تعزيز الأطر القانونية في خليج غينيا وزيادة التواجد في البحر ومواصلة التعاون والتنسيق في مجال التدريبات والعمليات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يعقوبو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.
السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم الهامة ونقدر أيضا التوصيات التي قدمتها لجنة بناء السلام والتي تؤكد أهمية التعاون بين المجلس واللجنة.

ونشكر غانا وجميع زملائنا على تعاونهم الوثيق بشأن هذه المسألة المهمة جدا، لا سيما بشأن القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) المتخذ في وقت سابق من هذا العام، وهو أول قرار يُتخذ منذ ١٠ سنوات بشأن الأمن البحري في خليج غينيا. ويشكل القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) دعوة قوية للعمل. وقد أكد التقرير اللاحق للأمين العام (S/2022/818) الأثر المدمر لانعدام الأمن البحري على استقرار أفريقيا واقتصادها وعلى سلامة الملاحين. وتدرك النرويج، بوصفها دولة بحرية، أهمية المياه الآمنة للتجارة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى اعتراض القرصنة واللصوص المسلحين، يكتسي وضع حد لصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أهمية أساسية أيضا للاقتصاد الأزرق المستدام. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد من جديد

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتقديم الدعم المالي إليها. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لاستجابتنا للتهديد الذي يشكله القراصنة أن تكون فعالة ومنسقة وأن تحقق النتائج المرجوة في هاتين الجاعتين الاقتصاديتين الإقليميتين.

ويؤدي تقلص سبل العيش في المجتمعات الساحلية في خليج غينيا بسبب أزمة المناخ فضلا عن التلوث الناجم عن استخراج النفط والغاز من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، إلى تيسير تجنيد السكان من قبل القراصنة والشبكات الإرهابية. وللمناخ والأمن صلة مباشرة، تتجلى في زيادة انعدام الأمن وسط سكاننا. وهذا أمر واضح في أفريقيا، وفي خليج غينيا بصفة خاصة. ويعتبر خليج غينيا اليوم واحدا من أخطر المناطق البحرية في العالم، حيث تزدهر عمليات القرصنة على السفن واختطاف الطواقم للحصول على فدية وسرقة البضائع.

وقد اتخذت دول المنطقة، إدراكا منها لهذه التحديات، العديد من التدابير لتعزيز الأمن البحري. وعلى وجه الخصوص، حدث ازدياد في عدد الإدانات بالقرصنة وتوسع في الدوريات البحرية وتحسين التعاون الإقليمي ونشر القوات البحرية الدولية وتنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك. وأدت هذه الجهود الإقليمية إلى خفض عدد الحوادث، من ٨١ حادثا في عام ٢٠٢٠ إلى ٣٤ حادثا في عام ٢٠٢١، وفقا للبيانات التي قدمها المكتب البحري الدولي. وتعكس هذه النتائج الهامة تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والشركاء الدوليين. ويرحب بلدي بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، في التصدي للقرصنة وغيرها من الجرائم البحرية ومنعها.

وعلى الرغم من هذه التطورات الملحوظة، فإن انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، كما يتضح من الهجوم الذي شنه القراصنة في نيسان/أبريل الماضي على بعد ٢٦٠ ميلا بحريا قبالة سواحل غانا، لا يزال يشكل تهديدا مستمرا يستحق يقظة لمجلس الأمن الكاملة. ويدين بلدي بشدة جميع هذه الأنشطة البحرية غير المشروعة ويدعو

وستواصل النرويج دعمها، إلى جانب غانا وغيرها من القادة الإقليميين والعالميين، للأمن البحري في خليج غينيا، أثناء فترة عضويتنا في مجلس الأمن وبعدها. ونتعهد بمواصلة تقديم الدعم لبناء القدرات من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونواصل مناقشتنا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول الكيفية التي يمكننا بها دعم جهودها. وكذلك سنواصل الإساهم من خلال مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، بما في ذلك في سياق اجتماعها الذي سيعقد في بداية الشهر المقبل في أبيدجان. ونحن على استعداد للإسهام في جعل الذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي العام المقبل حدثا ناجحا ومركزا على التنفيذ.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمانة

العامة المساعدة مارتا بوبي على إحاطتها المفصلة بشأن مكافحة الأمم المتحدة للقرصنة في خليج غينيا. وإنه لمن دواعي سرورنا دائما أن نسمعها تتكلم بالفرنسية في هذا المحفل. كما أشكر المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، والأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا، السفيرة فلورنتينا أدينيكي أوكونغنا، ومسؤول التخطيط البحري في مفوضية الاتحاد الأفريقي، المقدم البحري نورا عبد الله يعقوبو، على إحاطاتهم الهامة.

ظلت دول خليج غينيا، منذ التوقيع على مدونة ياوندي لقواعد السلوك في عام ٢٠١٣، تواجه تحديات أمنية كبيرة تزايدت مع تصاعد التطرف العنيف والإرهاب والاشتباكات القبلية. وبينما ركزت أنشطة القرصنة في السنوات الأخيرة على الصعود إلى ناقلات النفط ومهاجمتها، فإننا لاحظنا تحولا في الأنشطة الإجرامية، التي تركز الآن على عمليات الاختطاف طلبا للفدية، التي شهدت نموا كبيرا منذ عام ٢٠١٦.

وظل بلدي، غابون، لفترة طويلة بمنأى، نسبيا، لكنه وقع ضحية في السنوات الأخيرة لأعمال قرصنة اتسمت بأخذ الرهائن بنتائج فاجعة أحيانا. وينبغي لهذه الزيادة الملحوظة في أنشطة القرصنة أن تسترعي انتباه مجلس الأمن إلى ضرورة تعزيز القدرات التقنية والمادية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة

المسلح على السفن والنشاط البحري غير المشروع في غرب ووسط أفريقيا فرصة جديدة لدراسة حالة القرصنة البحرية في خليج غينيا. ومن المهم حقا أن يواصل المجلس التصدي لهذا التحدي الهام للسلم والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بإعادة تأكيد التزامنا بمكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا وأن أثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذه مكافحة.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة غادة فتحي والي، والأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا، السفيرة فلورنتينا أدينيكي أكونغا، ومسؤول التخطيط البحري في مفوضية الاتحاد الأفريقي، المقدم البحري نورا عبد الله يعقوبو، على إحاطاتهم.

إن مشكلة القرصنة البحرية قديمة قدم تاريخ الملاحة البحرية. ومع ذلك، ومع النمو السريع للتجارة الدولية من خلال الملاحة البحرية، كان نمو أنشطة القرصنة على مدى العقدين الماضيين غير مسبوق.

إن القرصنة ليست تهديدا لحرية الملاحة البحرية فحسب، بل لها أيضا آثار مزرعة للاستقرار على التجارة والأمن العالميين والإقليميين. ولم يعد من الممكن تجاهل الأثر الإنساني السلبي لذلك التهديد على البحارة، الذين هم شريان الحياة للشحن البحري. ولا يمكن هزيمة خطر القرصنة إلا من خلال التعاون الفعال وتنفيذ الأطر القانونية المتعلقة بالأمن البحري على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويشكل الأمن البحري إحدى الأولويات الرئيسية للهند في مجلس الأمن. وخلال رئاسة الهند للمجلس في العام الماضي، ترأس رئيس وزارئنا جلسة بشأن الأمن البحري، اعتمد المجلس خلالها بياناً رئاسياً (S/PRST/2021/15)، وهو أول وثيقة للمجلس بشأن مسألة الأمن البحري. وبرزت أهمية تلك المسألة أكثر من خلال اتخاذ القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) في أيار/مايو بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، والذي جرى تقديمه بمبادرة حاسمة الأهمية من غانا والنرويج.

الجهات الفاعلة في البحر إلى الامتثال لأحكام القانون البحري الدولي وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح المرتكبة في خليج غينيا، والقانون البحري المحلي للدول المعنية. وفي هذا الصدد، تكرر غابون الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى بلدان المنطقة لتنفيذ استراتيجيات وأطر وطنية وإقليمية وقارية للأمن البحري ووضع استراتيجيات متكاملة للتصدي للتهديدات في المجال البحري. ويقوض انعدام الأمن هذا تنمية الاقتصادات الساحلية في المنطقة، التي تواجه بلدانها تكاليف كبيرة مباشرة وغير مباشرة وتكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بوجود القرصنة والسطو المسلح، بينما تؤثر كذلك على صناعة النقل البحري.

وينبغي كذلك أن تكون مسألة كيفية تمويل هذه الجماعات الإجرامية مصدر قلق. فتظهر دراسات موثوقة أن مجموعات الفراصنة تكسب ما يقرب من ٥ ملايين دولار من الإيرادات السنوية المباشرة من السرقات وأخذ الرهائن. ويجب أن يكون تبادل المعلومات وتعزيز التعاون القضائي بين الدول، ولا سيما فيما يتعلق بالملاحقات الجنائية، أولوية في مكافحة القرصنة البحرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري وجود إطار قانوني منسق يهدف إلى منع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى الانضمام إلى مختلف الآليات الدولية والإقليمية والتصديق عليها، ولا سيما آلية ياوندي، من أجل تنفيذ الأحكام الواردة فيها بمزيد من الفعالية. وعلاوة على ذلك، نحث جميع بلدان المنطقة على مواصلة جهودها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، بمراعاة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويجب كذلك دراسة الصلات بين الجماعات الإرهابية المتمركزة في منطقة الساحل والقرصنة في خليج غينيا، حتى يتسنى تنفيذ استجابات سريعة وكافية وفعالة تتناسب مع القدرات التنظيمية والمدمرة لهذه الكيانات المنظمة بشكل متزايد.

ونأمل أن يكون الاحتفال في عام ٢٠٢٣ بالذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو

المناسب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز دعمه لبلدان المنطقة والهياكل الإقليمية بغية التغلب على تلك المعوقات.

ونشيد بجهود غانا في إعطاء الأولوية لهذه المسألة خلال رئاستها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرحب باعتماد الدول الأعضاء في الجماعة مؤخرا "القانون التكميلي بشأن شروط نقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وما يرتبط بهم من ممتلكات و/أو أدلة".

وما فتئت الهند تتواصل مع بلدان المنطقة، ولا سيما في خليج غينيا، بشأن المسائل البحرية، بما في ذلك من خلال نشر الدوريات البحرية، فضلا عن تطوير قدرات بلدان المنطقة على مكافحة القرصنة. وكما ذكر في هذا التقرير، تم نشر البحرية الهندية في خليج غينيا لمدة شهر، ابتداء من ٤ أيلول/سبتمبر، مما أسهم في الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح، فضلا عن حلقات العمل التدريبية والتوعية في المنطقة. ويتكامل "مركز دمج المعلومات - منطقة المحيط الهندي"، الكائن بالقرب من دلهي في الهند، مع "هيكل ياوندي" من خلال موظف اتصال من بلد ثالث متمركز هناك. ويواصل المركز الإسهام بفعالية في الإحاطة بالأحوال البحرية في المنطقة.

في الختام، ستواصل الهند دعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الأمن البحري، بما في ذلك في خليج غينيا، بالتشاور مع بلدان المنطقة.

السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بهذه الإحاطة بشأن نتائج تقرير الأمين العام عن القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا (S/2022/818) وتشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم. ونرحب أيضا بالذاكرة الإرشادية للجنة بناء السلام.

أود اليوم أن أشير إلى ثلاث نقاط بايجاز.

أولا، يسر المملكة المتحدة أن تلاحظ انخفاض الحوادث وقوة التعاون الإقليمي في معالجة هذه المسألة. ونحن فخورون بتعاوننا مع

وفي ذلك السياق، نرحب بتقرير الأمين العام (S/2022/818) الذي يتضمن العديد من التوصيات المفيدة. ويشير التقرير إلى انخفاض حوادث القرصنة في خليج غينيا، الأمر الذي تعززه عدة عوامل، بما في ذلك الأثر الإيجابي لأحكام الإدانة في قضايا القرصنة في بلدان المنطقة، فضلا عن الآثار الرادعة لزيادة الدوريات البحرية التي تقوم بها البحرية النيجيرية، ويساعد في ذلك أيضا تحسن التعاون الإقليمي. ولكن من المهم ألا نخفض حذرنا من القرصنة في خليج غينيا وأن نواصل اتخاذ تدابير قوية لمكافحة القرصنة.

ويشير التقرير إلى الخطر المتزايد للتهديد الإرهابي الذي يمتد من وسط منطقة الساحل نحو خليج غينيا، كما يتضح من الهجمات الإرهابية التي تُنفذ ضد القوات الحكومية في بنن وتوغو منذ عام ٢٠٢١. ونحن بحاجة إلى مواصلة البحث عن الروابط بين الجماعات المتطرفة والإرهابية وجماعات القرصنة في خليج غينيا لأن تلك الروابط تشكل صلة مهلكة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع المكاسب التي تحققت مؤخرا في مجال مكافحة القرصنة في خليج غينيا.

ولا يزال انخفاض معدلات الإدانة في قضايا القرصنة مدعاة للقلق، على الرغم من حتمي الإدانة الأخيرين في توغو ونيجيريا. ونرحب بتلك الإدانات، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله للحد من إفلات القراصنة من العقاب.

ولا تزال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تشكل الإطار القانوني الرئيسي للتصدي للقرصنة في خليج غينيا. ونشجع بلدان المنطقة على اتخاذ خطوات لسن تشريعات لتجريم القرصنة إلى أقصى حد، كما هو وارد في التقرير وعلى النحو المبين في الاتفاقية، بغية تحقيق القمع الفعال للقرصنة في المنطقة.

ويضطلع "هيكل ياوندي" بدور هام في تعزيز التعاون الإقليمي. بيد أن ترتيبات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية تواجه عدة تحديات، مثل الافتقار إلى التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به وإلى الخبرة الكافية والمعدات والدعم اللوجستي وتبادل المعلومات في الوقت

تواتر هذه الحوادث انخفاضاً كبيراً. ومع ذلك، نلاحظ أن أقل من ثلث بلدان خليج غينيا سنت تشريعات لتجريم القرصنة، كما تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ولا يمكننا أن نتخلى عن حذرنا إزاء جميع التهديدات للأمن البحري. وكما سمعنا، تشكل تحديات مثل القرصنة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتغير المناخ والتدهور البيئي، جميعها تهديداً لسبل العيش. فالالتجار بالمخدرات عبر البحار، على سبيل المثال، له عواقب بعيدة المدى ومدمرة على مواطني بلدان المحيط الأطلسي وغيرها.

ونحيط علماً، من تقرير الأمين العام (S/2022/818)، بأن جماعات القراصنة قد حولت نشاطها أيضاً وتعمل الآن في غرب ووسط أفريقيا. وقد تعهدت الولايات المتحدة بزيادة تعاوننا وتنسيقنا مع الدول عبر المحيط الأطلسي، حيث أننا جميعاً نتشاطر مخاوف مماثلة بشأن مواردنا المشتركة. وتجري قواتنا البحرية في أفريقيا تدريبات ومناورات في جميع أنحاء خليج غينيا مع شركائنا الأفارقة، ولكن أيضاً مع نظرائها من البرازيل والبرتغال وحلفاء آخرين. وعلى نحو متزايد، نرى أن القدرة على تحمل تغير المناخ واستدامة الاقتصادات عنصران هامين للأمن البحري، ولذلك، ما زلنا ملتزمين بالعمل مع شركائنا الأفارقة للتصدي لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والعوامل الأخرى التي تزيد من تأجيج عمليات التجنيد من قبل عصابات القرصنة الإجرامية والجماعات الإرهابية على حد سواء. وتحقيقاً لتلك الغاية، نشيد بالإجراءات التي اتخذتها بنن وتوغو وغانا ونيجيريا، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لوضع إجراءات تشغيل موحدة منسقة بشأن مسائل من قبيل جمع الأدلة في البحر وتسلسل العهدة.

وتشيد الولايات المتحدة أيضاً بجهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وشركائها، وهي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، في تنسيقها لتعزيز التعاون بشأن الأمن البحري وزيادة تفعيل

الشركاء من أجل تعزيز الأمن والاستقرار - من وضع القضية في صميم رؤاستنا لمجموعة الدول السبع إلى الزيارة البحرية التي قام بها مركب الدورية HMS Trent لردع الهجمات على التجارة البحرية.

ثانياً، وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن دوافع القرصنة معقدة ومتعددة الأوجه. ونشجع على مواصلة التركيز على أثر الفقر وبطالة الشباب والتدهور البيئي على النشاط الإجرامي. وهناك حاجة إلى التعاون على جميع المستويات، بما في ذلك الاستجابات المجتمعية، وستواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع الشركاء دعماً لنهج متكامل في خليج غينيا.

أخيراً، نكرر التأكيد على أهمية جميع الجهود الرامية إلى التصدي للقرصنة والسطو المسلح، امتثالاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي الإطار القانوني الذي تُنفذ وفقاً له جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما يتماشى على نحو وثيق مع أحكام "مدونة ياوندي لقواعد السلوك".

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة والزاخرة بالمعلومات أمام مجلس الأمن.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالملاحة الدولية والأمن والتنمية المستدامة في خليج غينيا وبلدان المنطقة، بل وفي حوض المحيط الأطلسي برمته. فالأمن البحري في خليج غينيا أساسي للحفاظ على محيط أطلسي يوفر الأمن والازدهار للدول الأطلسية ولأولئك الذين يعتمدون على مياهه في كسب عيشهم. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد التزامها بمساعدة دول المنطقة على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر ومحاسبة الجناة والميسرين والشخصيات الرئيسية في الشبكات الإجرامية، فضلاً عن التصدي للأنشطة الأخرى المزعزعة للاستقرار وغير المشروعة في خليج غينيا.

ونتفق مع مقدمي الإحاطات على أنه من خلال الجهود التعاونية التي تبذلها العديد من الدول، بما في ذلك من خلال أحكام الإدانة في قضايا القرصنة في نيجيريا وتوغو وقيادة البحرية النيجيرية، انخفض

وكما يُذكرنا تقرير الأمين العام، فإن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الوحيد لنشر وجود بحري مستدام ومنسق دعماً لدول خليج غينيا، ونحن فخورون بذلك. وفرنسا فخورة بالمشاركة في ذلك الجهد. وعلاوة على ذلك، فإننا نتخذ إجراءات على أساس ثنائي، ولا سيما في كوت ديفوار وغابون. ففي غابون، على سبيل المثال، يُجري الموظفون الفرنسيون والسفن الفرنسية بانتظام تدريبات وتمارين مع شركائهم الغابونيين.

ثانياً، يجب أن يظل مجلس الأمن معباً وأن يواصل متابعة قضايا الأمن البحري في خليج غينيا عن كثب. والواقع أن المسألة أبعد ما تكون عن أن تقتصر على القرصنة. ويبرز تقرير الأمين العام الصلات القائمة بين القرصنة وتغير المناخ وصيد الأسماك غير المشروع، التي تتطلب اتباع نهج موسع، بما في ذلك عن طريق معالجة المسائل المتصلة بالتنمية ودعم المجتمعات المحلية والحفاظ على النظم الإيكولوجية. ويجب علينا أيضاً أن نظل منتبهين للصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

وتدعو فرنسا كلاً من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكرّا إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ المبادرات الأمنية الإقليمية. وستظل فرنسا ملتزمة بدعم تلك الجهود ومواصلة عملها التنسيق مع جميع الشركاء في المنطقة. وسندعو إلى بذل جهود إقليمية للاستفادة من التمويل المستدام، بما في ذلك من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

وسنواصل أيضاً تقديم الدعم التشغيلي بناء على طلب البلدان المعنية. ففي كوت ديفوار، على سبيل المثال، تشمل مبادرتنا الأكاديمية الدولية الفرنسية - الإيفوارية لمكافحة الإرهاب والمعهد الأقاليمي للأمن البحري في أبيدجان.

السيد سياسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن شكري للأمانة العامة المساعدة، السيدة بوبي، والمديرة التنفيذية والي والأمانة التنفيذية أوكونغو والمقدم البحري يعقوبو على إحاطاتهم.

هيكل ياوندي. وترحب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته الدول المتاخمة لخليج غينيا في تنفيذها لهيكل ياوندي بشأن الأمن البحري، وترحب ببذل المزيد من الجهود لدعم الهيكل مع اقترابه من الذكرى السنوية العاشرة لإنشائه.

وأخيراً، نحن أعضاء عاملون في مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، وعملنا كرئيس مشارك لها في عام ٢٠٢٠. ونشيد بعمل الرئيسين المشاركين الحاليين، ألمانيا وكوت ديفوار، ونتطلع إلى الاجتماع العام للمجموعة المقرر عقده يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر في أبيدجان بكوت ديفوار.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

وتشيد فرنسا بغانا والنرويج على جهودهما لتعبئة المجتمع الدولي بشأن مسألة الأمن البحري في خليج غينيا الذي يمثل منطقة استراتيجية لا للبلدان الساحلية فحسب، بل أيضاً لجيرانها من البلدان غير الساحلية التي تعتمد بنفس القدر على الوصول إلى البحر. وترحب أيضاً باتخاذ القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) الذي تفاوضت عليه غانا والنرويج. وسندعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى تنفيذ جميع التوصيات الواردة في ذلك النص.

وأود أن أثير نقطتين.

أولاً، نرحب بالتراجع الكبير في أعمال القرصنة في خليج غينيا، كما يشهد على ذلك تقرير الأمين العام (S/2022/818). وتدعو فرنسا إلى مواصلة وتعزيز جميع الجهود التي تسهم في تحقيق تلك النتيجة. وأود هنا أن أشير، أولاً وقبل كل شيء، إلى الإجراءات التي اتخذتها بلدان المنطقة، على الصعيدين الأمني والقانوني والقضائي، لتجريم أعمال القرصنة وإجراء التحقيقات والمقاضاة. وأشير أيضاً إلى أطر التعاون التي تم وضعها، بدءاً بهيكل ياوندي، الذي يجب أن نواصل تشغيله ودعمه. وأخيراً، أود أن أبرز الدعم المقدم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الأوجه، وهي الأسباب التي تحرم المجتمعات المحلية من سبل عيشها. ونشدد على ضرورة تركيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكامنة وراء ذلك مع تهيئة الفرص للنساء والشباب. وعلاوة على ذلك، يجب أن نكبح جماح انعدام الأمن المتزايد في المنطقة، وأن نتصدى للأنشطة غير المشروعة، وأن نفكك الشبكات الإجرامية التي تستخدم مواطن الضعف القائمة لتوسيع نطاق عملها. والتعاون الإقليمي والدولي ضروري لمنع سيل الإيرادات المتأتية من القرصنة والسطو المسلح في البحر من المساهمة في تمويل الإرهاب في المنطقة الأوسع.

وأخيراً، يعتمد نجاح هيكل ياوندي على عمل الجهات المعنية ومشاركتها. ولا يمكننا الحد من التهديد في البحر وعلى الشاطئ ومنعه بفعالية إلا من خلال زيادة التعاون بين بلدان المنطقة والمنظمات ذات الصلة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أبدأ بتقديم الشكر إلى الأمانة العامة، السيدة بوبي، والسيدة والي والسفيرة أوكونغوا والمقدم البحري يعقوبو على إحاطاتهم الهامة والزاهرة بالمعلومات. وأرحب أيضاً بمشاركة وفود ألمانيا ونيجيريا والاتحاد الأوروبي في الجلسة.

وما فتئت البرازيل تولي اهتماماً للأثار الأمنية الدولية المترتبة على القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وبوصفنا عضواً في منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، فإن من أولوياتنا تعزيز الجهود الجارية لمكافحة القرصنة في المنطقة ومنع انتشار القرصنة. ونحن نعمل من أجل تحقيق هدف جعل جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلام. ويسرنا أن نرى أن التقرير (S/2022/818) يحدد تراجعاً منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١ في حالات القرصنة والسطو المسلح في المنطقة. وينتج هذا الاتجاه عن سلسلة من العوامل، بما في ذلك الآثار الرادعة لزيادة الدوريات البحرية.

إننا نفهم أن دول خليج غينيا تأخذ زمام المبادرة وتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في المنطقة. ونشيد بما

ومع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك، تعلق ألبانيا أهمية كبيرة على هذه المناقشة التي يمكن أن تتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد التزاماتنا والاعتراف بالتقدم المحرز والتفكير في المستقبل. ويمثل القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، الذي اتخذ في آذار/مارس، خطوة هامة في لفت انتباه المجلس إلى الأمن البحري. ويجب أن نحافظ على ذلك الزخم.

ونشيد إشادة قوية بالتراجع الحاصل في حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا في الآونة الأخيرة والذي يمكن أن يُعزى إلى المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية. بيد أن الإجماع لا يزال يثير القلق على الرغم من ذلك التقدم، مع استمرار النشاط لا للقرصنة والسطو المسلح فحسب، ولكن أيضاً في اختطاف البحارة وصيد الأسماك غير المشروع والتهريب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. تزدهر تلك الأنشطة غير المشروعة بسبب الافتقار إلى الحكم الرشيد ووجود الدولة وضعف المؤسسات، مما يقوض بالتالي التنمية الاقتصادية للمنطقة بأسرها.

وتؤيد ألبانيا تأييداً تاماً هيكل ياوندي الذي تحققت من خلاله مكاسب هامة في خليج غينيا. ومع ذلك، يساورنا القلق لأن ذلك الإطار يفتقر إلى الموارد والمسؤولية اللازمتين لتحقيق أقصى قدر من إمكاناته. ويلزم القيام بمزيد من العمل لضمان التوجه السياسي المناسب، فضلاً عن الدعم القانوني والتشغيلي الكافي. ونشجع التعاون داخل المنطقة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا لتعزيز الأمن البحري والتشغيل الكامل لهيكل ياوندي.

ومما يثير القلق أن العديد من دول المنطقة لم تعتمد بعد التشريعات اللازمة لتجريم القرصنة والسطو المسلح بموجب قوانينها المحلية. وفي ذلك الصدد، ندعو بلدان خليج غينيا إلى اتخاذ التدابير اللازمة وضمان محاسبة الجناة. فيجب أن يكون تعزيز سيادة القانون من الأولويات.

وكما أبرز الأمين العام، لا يمكننا معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة والجريمة البحرية في خليج غينيا إلا من خلال نهج متعدد

الفقر على نطاق واسع وارتفاع معدلات العمالة الناقصة والبطالة. ونسلم كذلك بأن تلك الأسباب الكامنة قد تصبح جزءا من حلقة مفرغة لأن آثار القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا قد تسببت في ضائقة مالية كبيرة للمنطقة بأسرها. ويرجع ذلك أساسا إلى اضطراب خدمات الشحن البحري والتجارة والنقل والإيرادات الحكومية. فالتكاليف الناشئة عن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تسلب الموارد التي كان من الممكن استخدامها، لولا ذلك، لتنمية المنطقة.

وفيما يتعلق بالإشارات الواردة بشأن تغير المناخ، تود البرازيل أن تشدد على أن زيادة وسائل التنفيذ تكتسي أهمية قصوى، بما في ذلك في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ختاما، وبما أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تود البرازيل أن تؤكد من جديد التزامها الكامل بالأهداف والمقاصد والمبادئ المكرسة في الاتفاقية. ومن الواضح لنا أن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. ولذلك، من المهم أن تواصل دول خليج غينيا جهودها لضمان اتساق أطرها القانونية المحلية والإقليمية مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أتوجه بالشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات اليوم على معلوماتهم القيمة جدا وإسهاماتهم المفيدة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد هجمات القرصنة وعمليات السطو على السفن في خليج غينيا انخفاضاً طفيفاً. غير أنه في الوقت نفسه، لم يتم بعد القضاء على الأسباب الجذرية لتلك المسائل، وبالتالي فإن المخاطر المرتبطة بأمن النقل البحري الدولي، بما في ذلك عمليات الاختطاف طلباً للفدية، لا تزال قائمة، للأسف.

ونقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقديم المساعدة التقنية إلى دول خليج غينيا، بما في ذلك من خلال صندوق البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. ونعتقد أن

تبدله هذه الدول من جهود مستمرة، ولا سيما عملها المتضافر في تفعيل "هيكل ياوندي"، ذي الأهمية المحورية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا حيث أنه يجمع بين الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا. كما نشير إلى أن الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء "هيكل ياوندي" في العام المقبل ستتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز والتحديات المقبلة فيما يتعلق بتعزيز أنشطة مكافحة القرصنة في المنطقة.

وسيكون تعزيز طرائق التعاون وبناء القدرات البحرية أمرا أساسيا لدعم جهود المنطقة للتصدي لذلك التحدي المعقد. وبوصفها عضوا في "مجموعة أصدقاء خليج غينيا" التابعة لمجموعة الدول السبع، تقف البرازيل على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم بلدان المنطقة من خلال مجموعة واسعة النطاق من مبادرات التعاون والعمليات البحرية المشتركة. ونود أن نسلط الضوء على النهج الذي تتبعه عملية غينيكس، بقيادة البحرية البرازيلية، والذي يتجاوز نطاق القيام بدوريات حيث يشمل أيضا إجراء مناورات وأنشطة تدريبية مشتركة مع شركائنا في خليج غينيا. وخلال مناورات هذا العام، أرسلت البرازيل الفرقاة União في حزيران/يونيه، بناء على طلب شركائها المحليين، من أجل التعويض عن عدم قيام أي سفينة أجنبية أخرى بدوريات في المنطقة. وبالإضافة إلى عملية غينيكس وبرامج التدريب الثنائية، تشارك البرازيل أيضا في المناورات البحرية المشتركة بين مناورتي Obangame Express و Grand African NEMO متعددي الجنسيات.

وتعرب البرازيل عن تقديرها لأن التقرير يعالج بشكل شامل الأسباب الكامنة وراء القرصنة والسطو المسلح في المنطقة، فضلا عن أي صلات محتملة أو ممكنة بالإرهاب في غرب ووسط أفريقيا ومنطقة الساحل. ونلاحظ أنه لا يوجد حتى الآن أي دليل على وجود أي روابط عملياتية أو تنظيمية أو أيديولوجية بين الإرهاب وجماعات القرصنة في خليج غينيا. ونتفق مع النتائج التي خلص إليها التقرير عن وجود عوامل متعددة الأبعاد تسهم في القرصنة والسطو المسلح، مثل انتشار

ومع ذلك، لا تزال القرصنة تمثل مشكلة خطيرة، ومن ثم ينبغي أن تكون مصدر قلق لنا جميعاً. وتُقدر إجمالي الخسائر المالية الناجمة عن حالات القرصنة في خليج غينيا بنحو بليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى الأضرار المالية غير المباشرة التي تلحق بالمجتمعات الساحلية. وإذ تقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد "مدونة ياوندي لقواعد السلوك" في العام المقبل، فإننا نشيد بالموقعين على المدونة للنهوض بإطار العمل بغية كبح التهديدات التي تتعرض لها حرية الملاحة وحماية سلامة سكان المنطقة وتعزيز الصادرات التجارية والنمو الاقتصادي للدول الساحلية. ولحماية المكاسب التي تحققت حتى الآن والحفاظ على الوحدة بشأن هذه المسألة، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم تنفيذ القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، الذي قدمته غانا والترويج، بما في ذلك من خلال التنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل لجنة بناء السلام وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

مما لا شك فيه أن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا مسعى طويل الأجل يتطلب عملاً مشتركاً بين الدول الساحلية المتضررة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين. وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تشدد على ثلاث نقاط فيما يتعلق بآثار القرصنة في خليج غينيا وأسبابها الجذرية حتى نتمكن من توجيه استجابتنا السياسية بشكل أفضل.

أولاً، وكما تكرر ذكره هنا اليوم، نعلم أن طائفة واسعة من الأنشطة الإجرامية تكمن وراء التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري في خليج غينيا. وتشمل هذه الأنشطة تهريب الأسلحة والاتجار بالموارد الطبيعية، وكلاهما يُستغل بصورة متزايدة لصالح الجماعات الإرهابية العابرة للحدود. وتعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل تهدد بشكل متزايد البلدان المطلة على خليج غينيا. كما يساورنا قلق عميق إزاء خطر انتشار التطرف في أنحاء المنطقة وآثاره القصيرة الأجل والطويلة الأجل المزعزعة للاستقرار على المجتمعات. وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن عبء مواجهة الإرهاب لا يمكن

بناء قدرات الدول الساحلية وقدرتها على قمع ومكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر هو أساس النجاح، ونشارك بنشاط في ذلك العمل الهام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدمت مساهمات روسيا في الصندوق لتقديم مساعدة تقنية محددة الأهداف إلى غينيا الاستوائية وغابون وغانا ونيجيريا. وانصب تركيز جهودنا على تحسين القدرات القتالية لقوات الأمن البحري لتلك الدول لضمان الاستقرار المستدام للحالة في مياه خليج غينيا.

وفي ضوء الخصوصيات الإقليمية للقرصنة والسطو في البحر، لا نزال ندعو إلى إنشاء كيان متخصص تحت رعاية الأمم المتحدة يكون مسؤولاً عن معالجة كامل نطاق المسائل المتصلة بمكافحة الجرائم البحرية. وبذلك، أختتم بياني الموجز.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أتقدم بالشكر لغانا على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، وكذلك لجميع مقدمي الإحاطات على رؤاهم القيمة.

ترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون الدولي المستمر لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. ونشعر بالتفاؤل إزاء التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في واحدة من أهم المناطق البحرية في أفريقيا. فخلال العام الماضي، وخاصة منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١، حدث انخفاض كبير في عدد حوادث القرصنة واختطاف الطواقم في البحر في خليج غينيا - حيث انخفض العدد من ١٢٣ حالة قرصنة وسطو مسلح في البحر في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٥ في عام ٢٠٢١.

واستمر الاتجاه التنازلي في عام ٢٠٢٢، حيث أبلغت المنظمة البحرية الدولية عن وقوع ١٣ حادثة فقط من حوادث القرصنة والسطو المسلح في الأشهر الستة الأولى من العام. وهذا انخفاض كبير، مما يدل على أن الجهود الدولية والإقليمية والوطنية يمكن أن تحسن مشهد الأمن البحري في خليج غينيا. ولكن يجب أن نعترف أيضاً بأن انخفاض خطر القرصنة قد يُعزى كذلك إلى تحول في تركيز الجماعات الإجرامية النشطة في المنطقة، على نحو ما ذكرت السيدة بوبي في إحاطتها.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن شكرنا لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الثاقبة جدا في هذا الصباح. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/818). من النادر أن نجتمع، في مجلس الأمن، للترحيب بتطورات إيجابية. ونرحب كثيرا بذلك، فضلا عن انخفاض حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا.

تشيد أيرلندا بالعمل الجاري الذي تضطلع به الدول الساحلية في خليج غينيا وبالبلدين القائمين على صياغة القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) - غانا والنرويج - وبالاتحاد الأفريقي والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذين اتخذوا خطوات فعالة لمعالجة مسألة القرصنة والأمن البحري. ويستند نجاح الجهود الإقليمية والمتعددة الجنسيات الجارية لقمع الجرائم البحرية إلى سلسلة من العوامل، بما في ذلك الأثر الإيجابي لأحكام الإدانة في قضايا القرصنة والآثار الرادعة الناجمة عن زيادة الدوريات البحرية. ويتزامن ذلك مع تحسين التعاون من خلال "هيكل ياوندي"، الذي عزز التعاون البحري في أنحاء خليج غينيا.

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الإقليمية لمواجهة التحديات العديدة المتعلقة بالأمن البحري، بما في ذلك عن طريق ضمان تنفيذ استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأوروبي، اللتين تسهمان في تعزيز قدرة الدول الساحلية في المنطقة.

إن من بين الاستجابات المشتركة لتهديد القرصنة والسطو المسلح في البحر الاستعانة بشركات عسكرية وأمنية خاصة لتوفير الأمن البحري. وهذا يزيد من خطر انتهاكات حقوق الإنسان. وتشدد أيرلندا على أنه في حين أن قمع خطر القرصنة يمثل أولوية مهمة، فإنه يجب أن يتم وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد حان الوقت الآن للحفاظ على الزخم والبناء على المكاسب التي تحققت. وتشجع أيرلندا زيادة التعاون والتنسيق بين المبادرات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمواصلة التصدي لانعدام الأمن البحري في خليج غينيا.

ومع ذلك، لن يصبح النجاح الطويل الأجل لمختلف المبادرات في تحويل المسار مضمونا، ولا المكاسب التي تحققت في العام الماضي

ولا ينبغي أن يتحمل أي بلد أو منطقة بمفردهما. ولذلك، فإننا ندعم بلدان غرب أفريقيا الساحلية في جهودها لمكافحة الإرهاب وسنواصل دعمها. ونشكر غانا بصفة خاصة على قيادتها القوية والاستشرافية في ذلك الصدد.

ثانيا، أود أن أشدد كذلك على أهمية الجهود الإقليمية لمكافحة القرصنة. فالقادة الإقليميون أقدر على فهم التهديدات التي تشكلها القرصنة، وكذلك على تنبيه الدول المجاورة إلى أنشطة القرصنة حتى يمكن تنفيذ مبادرات للوقاية في مرحلة مبكرة. كما أنهم أقدر على توفير سياقات مهمة لجهود الوقاية المجتمعية ذات الأهمية البالغة لمكافحة أنشطة المجرمين والإرهابيين وأعمال التجنيد التي يقومون بها. وأود أن أضيف أن تلك الجهود المجتمعية يجب أن تأخذ في الاعتبار التحديات الفريدة التي تواجهها النساء والفتيات في هذه البيئات.

ثالثا، لإيجاد حل مستدام لمشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر، يجب أن نعالج أسبابها الجذرية. ونعتقد أن أحد التحديات الحاسمة التي تساهم في هذه المشاكل هو تغير المناخ. فالحزام الساحلي قبالة خليج غينيا منطقة منخفضة ومعرضة للتضرر من ارتفاع مستوى سطح البحر والذي يؤدي، مقترنا بالتدهور البيئي المستمر في دلتا النيجر والاضطرابات الأخرى المتعلقة بالمناخ، إلى تفاقم الهشاشة في المنطقة ويكبد المجتمعات الساحلية خسائر في الأرصدة السمكية والفرص الزراعية. وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان سبل العيش وزيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار. وهذه البيئة معرضة بشدة للاستغلال من قبل مجموعات القراصنة الذين يجتذبون أفراد المجتمعات اللائسة إلى الأنشطة الإجرامية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة. ولذلك، يجب أن تشمل حلول مكافحة القرصنة في خليج غينيا تدابير تساعد في تحسين التعاون الإقليمي بشأن تغير المناخ والقدرة على تحمل تغير المناخ لدى أكثر المجتمعات المحلية تعرضا للمخاطر.

نشكر غانا مرة أخرى على تسليط الضوء على هذه المسألة المدرجة في جدول أعمال المجلس ونؤكد مجددا دعم الإمارات العربية المتحدة لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في تلك المنطقة.

مستدامة، من دون معالجة الأسباب الكامنة وراء القرصنة والسطو المسلح. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن دوافع نشاط القرصنة معقدة، وغالبا ما تتأثر بالديناميات المتطورة باستمرار على أرض الواقع. وهي تشمل عوامل متعددة الأبعاد، مثل انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات العامة والتهديدات الأمنية وأوجه القصور القانونية والقضائية والفساد. ويشكل تغير المناخ وغيره من التهديدات البيئية عوامل مهمة أيضا. والواقع أن علاقتها بالأمن، بما في ذلك الأمن البحري، تتجلى بشكل متزايد. وفي ذلك السياق، كثيرا ما يُنظر إلى الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر، على أنها وسيلة للبقاء على قيد الحياة.

تشكل القرصنة والسطو المسلح والجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر تهديدا خطيرا للملاحة الدولية والأمن والتنمية المستدامة في المناطق الساحلية والداخلية على السواء، بما في ذلك البلدان غير الساحلية. وتدين كينيا بشدة هذه الأعمال أينما ارتكبت. وتزداد هذه التهديدات حدة في خليج غينيا، الذي يُوصف بأنه البؤرة الساخنة للقرصنة في العالم. وعلى الرغم من الانخفاض المبلغ عنه في حوادث القرصنة في خليج غينيا، فإن جميع عمليات الاختطاف في البحر على مستوى العالم في عام ٢٠٢١ حدثت في تلك المنطقة.

وإلى جانب ذلك، فإن خطر القرصنة، وخاصة في خليج غينيا، أصبح مسألة وجودية بسبب صلاتها أو صلاتها المحتملة بالجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. ولذلك، ترحب كينيا باتخاذ القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، الذي قادت غانا والنرويج المفاوضات المفوضية لاعتماده. ويؤكد القرار من جديد أن التصدي للقرصنة والسطو المسلح في البحر أمر مهم لكل من الاقتصاد والاستقرار الإقليميين وسلامة البحارة. وإذ نفكر مليا في الفوائد المرجوة من ذلك الصك وغيره من الصكوك في مكافحة القرصنة في خليج غينيا، أود أن أشدد على خمس نقاط ذات صلة.

أولا، تعتقد كينيا أن الحل للتصدي لخطر القرصنة في خليج غينيا يكمن في اتباع نهج شامل إزاء معالجة الأسباب الجذرية. ويتوافق هذا النهج مع الاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي، التي تهدف إلى تعزيز زيادة تكوين الثروات من محيطات وبحار أفريقيا من خلال تطوير اقتصاد أزرق مستدام ومزدهر بطريقة آمنة ومستدامة بيئيا.

إن تقديم الدعم للبلدان الساحلية للقيام بدوريات في مياهها البحرية أمر جيد، ولكنه ليس كافيا. ويتعين دعم تلك البلدان للاستثمار في الاقتصادات الزرقاء الآمنة والمستدامة من أجل التصدي للفقر وتخلف النمو. وفي هذا السياق، من المهم أن تكون لدى الدول الساحلية القدرة على إدارة الاستغلال المستدام لمواردها الطبيعية، سواء في البحر

ويجب أن تكون استجابتنا لتلك الدوافع متعددة الأبعاد. فلا يمكننا معالجة المشكلة على نحو مستدام إلا باعتماد حل شامل وكلي وجامع للأسباب الكامنة. وتشدد أيرلندا على أن تلك الحلول يجب أن تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة وأن تهيئ فرصا اقتصادية، بما في ذلك للنساء والشباب في المجتمعات الساحلية. ويجب أن يشمل ذلك التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة.

تود أيرلندا أن تؤكد من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ بموجبه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ويشمل ذلك مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وتتقضي الاتفاقية من جميع الدول أن تتعاون إلى أقصى حد ممكن في قمع القرصنة. ومن الواضح أن بعض الدول مقصرة في ذلك الصدد، مما يعرقل القمع الفعال للقرصنة في خليج غينيا. ومن المؤسف، على وجه الخصوص، أن أقل من ثلث بلدان خليج غينيا سنت تشريعات تجرم القرصنة إلى أقصى حد منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن كفالة الاحترام الكامل للاتفاقية أمر بالغ الأهمية لأنها تضع قواعد لتحقيق المنفعة المتبادلة لجميع الدول. واستخدام البحار والمحيطات بحرية وبصورة سلمية أمر حيوي بالنسبة لنا جميعا.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات

جديدة. وندعو إلى تعاون أوثق بين بلدان المنطقة من خلال تبادل أفضل الممارسات والخبرات وتنسيق وتأزر العمل.

في الختام، تؤكد كينيا من جديد أن وضع خطة شاملة تولي الاعتبار الكامل للأسباب الجذرية للمسألة، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة الإدماج الاجتماعي وإيجاد فرص عمل، سيكون أكثر الطرق فعالية للتصدي لهذا التهديد. وفي ذلك الصدد، ترحب كينيا بالمذكرة الإرشادية الصادرة عن لجنة بناء السلام بشأن هذا الموضوع وتؤيدها تأييدا كاملا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مقدمي

الإحاطات على إحاطاتهم.

إن خليج غينيا مجرى مائي دولي هام وقاعدة لموارد الطاقة. وصون الأمن والاستقرار في خليج غينيا له أهمية كبيرة للسلام والتنمية الإقليميين والعالميين. ومنذ العام الماضي، وبفضل الجهود المشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي، تحسنت بيئة الأمن البحري في خليج غينيا وانخفضت حوادث القرصنة انخفاضاً ملحوظاً. وفي الوقت نفسه، لا تزال القرصنة تتكرر في المنطقة ولا تزال تؤثر تأثيراً خطيراً على سلام وتنمية البلدان الساحلية وجيرانها غير الساحليين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التنسيق والتعاون وأن يتخذ تدابير فعالة في الوقت المناسب من أجل الصون المشترك للأمن والاستقرار في خليج غينيا والمنطقة ككل. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية:

أولاً، ينبغي أن نواصل تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق الدولي وأن نبني أوجه تآزر لحماية الأمن البحري في خليج غينيا. فالقرصنة جريمة منظمة عابرة للبحار وعابرة للحدود. وهي تتحرك ويصعب تحديد مكانها. ولا يمكننا مكافحة القرصنة بفعالية إلا بتعزيز التنسيق والتعاون. ويسرنا أن نرى أن القوات البحرية للعديد من بلدان المنطقة قد زادت من إسهاماتها وتبذل جهوداً إيجابية لمنع القرصنة ومكافحتها. كما أحرز بعض التقدم في التعاون الإقليمي في مجال إنفاذ القانون البحري. وتتطوي عمليات مكافحة القرصنة على شؤون داخلية تخص البلد المعني، مثل السيادة الوطنية والتشريعات المحلية وإنفاذ

أو في البر، لصالح اقتصاداتها. ويتطلب ذلك مؤسسات قادرة على الصمود وأطراً تنظيمية فعالة وإرادة سياسية قوية.

ثانياً، إن التدريب وبناء القدرات أمران حاسمان. وتنتهي كينيا على مبادرات من قبيل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يعزز بناء القدرات للتصدي للجرائم المرتكبة في البحار والقضاء عليها، بما في ذلك أعمال القرصنة. وندعو إلى زيادة الدعم التقني ودعم بناء القدرات لبلدان المنطقة من خلال الترتيبات المتعددة الأطراف والثنائية على حد سواء.

ثالثاً، إن الالتزام باستراتيجية متكاملة للأمن البحري تستند إلى الآليات الإقليمية القائمة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر أمر بالغ الأهمية. ونشيد ببلدان المنطقة على تعاونها، ولا سيما من خلال "مدونة ياوندي لقواعد السلوك"، التي تم بموجبها إنشاء مراكز إقليمية لتبادل المعلومات وتجميع الموارد. وندعو إلى تقديم الدعم الدولي لسد النقص في التمويل وضمان التشغيل الكامل لذلك الإطار الإقليمي.

رابعا، كما تعلمنا من تجربتنا في التعامل مع القرصنة قبالة سواحل الصومال وأماكن أخرى، من الحيوي أن تكون هناك الأطر الوطنية والقانونية اللازمة لضمان الملاحقة القضائية الفعالة للضالعين بشكل مباشر وغير مباشر في القرصنة. ونشجع بلدان المنطقة التي لم تضع وتنفذ بعد قوانين تجرم القرصنة والسطو المسلح في البحر في قوانينها المحلية على أن تفعل ذلك، تمشياً مع القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢). والمساعدة التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى بلدان المنطقة موضع تقدير وتحظى بمزيد من التشجيع.

خامساً، نشيد ببلدان المنطقة على قيادتها في الإسهام في الحد من عدد حالات القرصنة والسطو المسلح المبلغ عنها في البحر في خليج غينيا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك "الهيكل المتكامل للأمن القومي وحماية المجاري المائية" في نيجيريا، والمعروف أيضاً باسم مشروع Deep Blue، فضلاً عن تنفيذ غانا وغابون للوائح وقوانين

والمركزة والإمكانات الكبيرة للتنمية في خليج غينيا، يكمن الحل الرئيسي في ترجمة مزايا الهبات الطبيعية إلى قوة دافعة للتنمية وفرص العمل والرفاه في البلدان الساحلية.

وللاقتصاد البحري في خليج غينيا آفاق كبيرة، ولكن من الواضح أن التنمية والاستثمار غير كافيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكيف التدابير مع الظروف المحلية وأن يزيد المساعدة المقدمة إلى البلدان الساحلية في بناء الموانئ وتربية الأحياء المائية والصيد ودعم تنمية الاقتصاد البحري في خليج غينيا والمشاركة في التعاون الدولي وتطوير الموارد البحرية واستخدامها بعقلانية ومساعدة بلدان المنطقة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأسرع ما يمكن والقضاء التام على الأسباب الكامنة التي تشكل تربة خصبة للقرصنة.

وتشارك الصين دائما بنشاط في التعاون الدولي لمكافحة القرصنة في خليج غينيا. وفي السنوات الأخيرة، دُعيت قوافل بحرية صينية لإجراء تدريبات مشتركة لمكافحة القرصنة مع القوات البحرية لنيجيريا والكاميرون وبلدان أخرى، وقدمت مساعدات في مجال مواد ومعدات مكافحة القرصنة إلى البلدان الساحلية. وفي أيار/مايو، عقد الجيش الصيني ندوته الأولى بشأن الحالة الأمنية في خليج غينيا، والتي أجرت فيها الصين والبلدان الساحلية ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، مناقشات متعمقة بشأن موضوع الأمن البحري في خليج غينيا وتوصلوا إلى العديد من التوافقات الهامة.

وفي المستقبل، ستواصل الصين إجراء تبادلات النظراء مع البلدان الساحلية في مجالات الأمن البحري وأعمال الشرطة والشؤون العسكرية وغيرها من المجالات وتعزيز التعاون العملي في مجال الكشف والإنذار المبكر والرحلات البحرية المشتركة والتمارين والتدريبات المشتركة والمساعدة بالمعدات من أجل القيام بدور نشط في الحفاظ على الأمن البحري في خليج غينيا وتقديم مساهمات أكبر في ذلك.

السيد سيسنيروس تشافيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
أشكر جميع المشاركين على إحاطاتهم المهمة. وأحيط علما بالمذكرة

القانون من أجل الأمن. وعلى أساس احترام سيادة الدول الساحلية وقيادتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جميع الأطراف المعنية في التنفيذ الكامل لمدونة ياوندي لقواعد السلوك وأن يدعم المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في القيام بدور رئيسي في تعزيز قدرة وكفاءة عمليات مكافحة القرصنة. وفي الوقت نفسه، من الضروري أيضا الاحتراس من انتشار القوى الإرهابية من منطقة الساحل إلى خليج غينيا وكبحه.

ثانيا، ينبغي أن نحسن الاستفادة من مزايا وكالات الأمم المتحدة ودورها في توفير التوجيه والدعم في مكافحة القرصنة. ففي أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، بشأن مكافحة القرصنة في خليج غينيا، والذي تضمن أحكاما وترتيبات لمكافحة القرصنة وتعزيز تشريعات مكافحة القرصنة وصياغة استراتيجية سليمة للأمن البحري وتعميق التعاون الدولي والإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشترك في تنفيذ ذلك القرار وأن يقدم المساعدة إلى البلدان الساحلية والمنظمات الإقليمية في مجال تبادل المعلومات وتبادل الخبرات والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وينبغي لوكالات، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، أن تستفيد استفادة كاملة من مزاياها المهنية وأن تساعد البلدان الساحلية على تعزيز بناء آليات إقليمية لمكافحة القرصنة وأن تجري تدريبات لقوات الأمن البحري وأن تحسن الإنفاذ المشترك للقانون والرصد البحري وغير ذلك من القدرات العملية.

ثالثا، ينبغي أن نزيد من توضيح مفهوم "التنمية أولا" وأن نعالج تدريجيا الأسباب الجذرية للقرصنة. وبين تقرير الأمين العام (S/2022/818) أن ٢٤٢ مليون شخص في خليج غينيا يعيشون تحت خط الفقر. وتلك المسائل الخطيرة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وسبل العيش في بعض البلدان الساحلية هي أحد الأسباب الكامنة الهامة وراء مشكلة القرصنة. وفيما يتعلق بموارد الطاقة الوفيرة

وثمة اتجاه آخر يتطلب استجابة حسنة التوقيت وهو انتقال حالات القرصنة من دول خليج غينيا الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وينبغي أن نكثف تبادل أفضل الممارسات والتعاون بين هاتين المنطقتين دون الإقليميتين لتوسيع نطاق النتائج لتشمل جميع الدول الساحلية في خليج غينيا. ومركز التنسيق الأقاليمي مثال على ما يمكن عمله في ذلك المجال.

وعلى البلدان الأعضاء أيضا أن تواصل تعزيز الهيكل القائم على مدونة باوندي لقواعد السلوك. ونحث مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعم ذلك العمل.

ثالثا، تتطلب الاستجابة الشاملة للتحديات الأمنية سياسات عامة تهدف إلى الحد من الفقر وعدم المساواة في المنطقة. إذ يحتاج السكان الذين يعيشون في منطقة خليج غينيا إلى استراتيجيات إنمائية تتيح لهم الازدهار من خلال الأنشطة القانونية. وهذا من شأنه أن يجعلهم أقل عرضة للتجنيد من جانب الجماعات الإجرامية وتغذية نزعة التطرف. وكما رأينا، فإن عواقب تغير المناخ لها تأثير مباشر على سبل عيش المجتمعات الساحلية. والتعاون الدولي أساسي للتخفيف من تلك الآثار وتعزيز قدرة تلك المجتمعات على الصمود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا. في البداية، أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا أما أكيا بوبي والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة غادة فتحي والي على إحاطتهما، اللتين تكملان تقرير الأمين العام (S/2022/818) عن حالة القرصنة في خليج غينيا. أشكر أيضا السفيرة فلورنتينا أدنيكي أكونغا، الأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا، والمقدم البحري نورا عبد الله يعقوب، مسؤول التخطيط البحري في مفوضية الاتحاد الأفريقي، على وجهات نظرهما الإضافية. كما نشكر لجنة بناء السلام على مذكرتها الإرشادية الصادرة من أجل جلسة اليوم. منذ عام ٢٠١٢، كان مجلس الأمن عنصرا تمكينيا مهما في مجال التضامن العالمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في منطقة

الإرشادية التي أحالتها لجنة بناء السلام فيما يتعلق بالمسألة التي نتناولها اليوم.

وكما رأينا، بعد مرور ما يقرب من ١٠ سنوات على اعتماد مدونة باوندي لقواعد السلوك، أسفرت مكافحة القرصنة في خليج غينيا عن نتائج إيجابية جدا. وترحب المكسيك بالجهود الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية التي مكنتنا من تخفيض حوادث القرصنة في المنطقة تخفيضا كبيرا. ومن الضروري الآن الحفاظ على الالتزام والتنسيق اللذين تم تنفيذهما حتى الآن وتوسيع نطاقهما لترسيخ التقدم المحرز والتصدي للتحديات الأمنية الجديدة التي تواجهها الدول الساحلية في خليج غينيا. وسأركز على ثلاث مسائل.

أولا، لاحظت المكسيك أن محاكمة ومعاينة المتورطين في أعمال القرصنة قد أديا دورا رئيسيا في تقليل عدد حوادث القرصنة. ولذلك، من المهم أن تواصل الدول، ولا سيما دول المنطقة، العمل على تكييف أطرها القانونية الوطنية. وهذا يعني، في جملة أمور، تدوين جريمة القرصنة، التي تخضع لنظام الولاية القضائية العالمية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونكرر التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي الإطار القانوني الذي ينبغي أن تنظم في إطاره جميع الأنشطة المضطلع بها في البحار والمحيطات.

وبين تقرير الأمين العام (S/2022/818) أن سيادة القانون والمساءلة - وهما عنصران أساسيان للحكم الرشيد - أداتان فعالتان لمكافحة القرصنة وينبغي استخدامهما للتصدي لأشكال العنف الأخرى التي تهدد الاستقرار الإقليمي.

ثانيا، فيما يتعلق بالاتجاهات الأمنية، يساورنا القلق أيضا إزاء انتشار الإرهاب من منطقة الساحل الوسطى إلى خليج غينيا. وتمثل الهجمات الأخيرة في توغو وبنن إشارة تحذير تتطلب اهتمامنا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمكافحة انتشار الإرهاب وغيره من الأنشطة الإجرامية. ونأمل أن تحظى مبادرة أكرأ بدعم سياسي ووسائل مادية كافية لتحويلها إلى تدابير يمكن أن تحد من موجة العنف.

والتمولية والتقنية وتلك المتعلقة ببناء القدرات. فعلى سبيل المثال، أدى الافتقار إلى الموارد المادية واللوجستية الكافية إلى تأخير إنشاء مراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات في المنطقتين هاء وواو، فضلا عن تشغيل المركزين الفرعيين ألف وزاي، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسوئ أقل من ثلث الدول الأعضاء تشريعات تجرم القرصنة إلى أقصى حد منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولذلك، من المهم معالجة تلك الثغرات لضمان وجود مؤسسات فعالة يمكنها التصدي لخطر القرصنة.

وفيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء القرصنة في المنطقة، نلاحظ تزايد مستويات الفقر، وارتفاع العمالة الناقصة والبطالة، ولا سيما فيما بين شباب المنطقة، وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات العامة، وغير ذلك من العوامل المشددة، مثل تغير المناخ، والأثر غير المتناسب لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة. وندعو إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد يشمل المجتمع بأسره في إيجاد حل لهذه الدوافع، مع إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء المانحين. ونشجع على إدماج المنظور الجنساني ومنظور الشباب في استراتيجيات الأمن البحري ونرحب بالتدخلات الرامية إلى تعزيز الجهود الوطنية في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وحماية مناطق صيد الأسماك في المجتمعات المحلية المتضررة. ونعرب عن تقديرنا لدور التدخل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في هذا الصدد، ونرحب بدعوتها القطاع الخاص، بما في ذلك شركات النفط والتعدين، إلى تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية للشركات، فضلا عن المساعدة التقنية والدعم المجتمعي للمجتمعات الضعيفة.

وفيما يتعلق بمسألة تعزيز الشراكات، من الأهمية بمكان أن نقدم الدعم للدول الأعضاء في المنطقة في صياغة استراتيجياتها البحرية الوطنية ووضع خطط تنفيذها وتعزيز قدرات التحقيق لدى وكالاتها المعنية بإنفاذ القانون البحري، من بين أمور أخرى. ونشيد بالأمم المتحدة ووكالاتها، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية ومكتب مكافحة الإرهاب، فضلا

خليج غينيا. إن اتخاذ القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢) في شباط/فبراير ٢٠١٢ أدى إلى الشروع في الإجراءات التي تعكس اليوم هيكل الأمن البحري لخليج غينيا. ولذلك، نعتقد أن اتخاذ القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) في أيار/مايو الماضي كان إعادة تأكيد مهمة على التزام المجلس بتعزيز الأمن البحري في المنطقة بينما تستعد الدول الأعضاء في خليج غينيا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك.

ولا تزال المؤشرات الصادرة عن المكتب البحري الدولي تظهر خليج غينيا كمنطقة ذات أسوأ سجل في مجال القرصنة، وعلى الرغم من الانخفاض المسجل في حوادث القرصنة من ١٢٣ حادثا في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٥ حادثا في عام ٢٠٢١ وانخفاض آخر إلى ١٣ بين كانون الثاني/يناير ويونيه من هذا العام.

ونسلم أيضا بالتحديات المستمرة المتصلة بعدم كفاية ملاك موظفي مراكز التنسيق البحري في إطار هيكل ياوندي، والافتقار إلى المعدات المناسبة والدعم اللوجستي من جانب القوات البحرية الوطنية، فضلا عن التبادل غير الفعال للمعلومات في بعض الأحيان فيما بين البلدان المشاركة. وفي ذلك السياق، نرى أن من المهم مواصلة تركيز السياسة الدولية على أمن خليج غينيا من خلال دعم الإجراءات الوطنية والإقليمية. وينبغي البناء على التقدم المحرز والزخم المكتسب في مكافحة القرصنة منذ نيسان/أبريل من العام الماضي، لا تقلصه. ونعتمد في هذا البيان أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية: أولا، الحاجة إلى تعزيز الإطار المؤسسي؛ ثانيا، الحاجة إلى معالجة الدوافع الكامنة وراء القرصنة والسطو المسلح في البحر؛ وثالثا، الحاجة إلى تعزيز الشراكات.

وفيما يتعلق بمسألة الأطر المؤسسية، أثبتت المخططات الإقليمية والقارية مثل هيكل ياوندي والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠، فضلا عن الميثاق الأفريقي لعام ٢٠١٦ بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية، المعروف باسم ميثاق لومي، أهميتها الحاسمة في تعبئة الإجراءات الوطنية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة. بيد أن مواصلة تنفيذها تعوقها الثغرات التشغيلية واللوجستية

اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) بشأن الأمن البحري في خليج غينيا في وقت سابق من هذا العام، الذي أدى بدوره إلى إعداد تقرير الأمين العام (S/2022/818).

إن لمشكلة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا تداعيات واسعة النطاق تتجاوز البلدان والشعوب التي تعيش في الخليج. وهي مشكلة عالمية تهمنها جميعا لذلك السبب. ونأمل أن يولد الاهتمام المتزايد الذي نوليه لخليج غينيا زخما جديدا لتنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك ويثمر عن تعاون إقليمي أوثق.

ويبرز تقرير الأمين العام التكاليف الباهظة الناجمة عن القرصنة في خليج غينيا. وتقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة بـ ١,٩ بليون دولار سنويا يعطينا رقما محددا يقيس قدر الموارد التي كان ينبغي أن تخصص إلى التنمية وتستفيد منها المجتمعات المحلية. وتشكل التكاليف الإجمالية لتدابير مكافحة القرصنة وخسائر الإيرادات المالية والأضرار المباشرة التي لحقت بصناعة النقل البحري، وارتفاع أقساط التأمين وانخفاض حجم التجارة، تهديدا للمنطقة بأسرها. وينبغي لنا أيضا أن ننظر في التكاليف الهائلة لصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، التي تبلغ ١,٦ بليون دولار سنويا. هذا علاوة على أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يشكل تهديدا بيئيا خطيرا للأرصدة السمكية وسبل العيش في المستقبل.

وتتضمن التهديدات الخطيرة الأخرى التي تواجه الأمن البحري الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وتموين السفن غير الشرعي بالوقود والقرصنة النفطية. وثمة حاجة إلى التوصل إلى فهم أفضل للصلات بين تلك الجرائم، التي تقع على البر أيضا، والقرصنة والسطو المسلح في البحر. وفي حين أن التصدي للقرصنة والسطو المسلح في البحر يتطلب اتباع نهج أمني عملي، يجب علينا أيضا أن نعالج الأسباب الجذرية للقرصنة على البر. ويتضح ذلك أيضا في كوننا قد شهدنا مع انخفاض حالات القرصنة زيادة في بعض الأنشطة غير القانونية على البر، مثل تموين السفن غير الشرعي بالوقود. ويلزم التصدي لتلك المشاكل من خلال نهج متكامل يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التنمية الاقتصادية وتعزيز الحوكمة في المنطقة.

عن الشركاء الإقليميين والبلدان الصديقة، على تعاونهم مع المبادرات الإقليمية، ونشجع على بذل المزيد من هذه الجهود.

ونقدر الدعم القيم الذي يقدمه الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع التي تشترك في رئاستها حاليا ألمانيا وكوت ديفوار ومجموعة تبادل المعلومات وتنسيق العمليات التابعة لمندى التعاون البحري لخليج غينيا، سعيا لإيجاد حيز بحري أكثر أمانا في المنطقة.

وأخيرا، فرغم أن التقرير لم يحدد أدلة عملية على وجود صلات بين القرصنة والجماعات المتطرفة، فإننا ندعو إلى تنسيق الجهود الرامية إلى الحد من أي روابط محتملة بين الجماعات المتطرفة والإرهابية وجماعات القرصنة.

وعلى الصعيد الوطني، لا تزال حكومة غانا عازمة على تنفيذ التزاماتها بموجب الصكوك الإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة خطر القرصنة. ونشجع غيرنا من الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا. ونتيح لنا الذكرى السنوية العاشرة المقبلة لهيكل ياوندي فرصة فريدة للاستفادة من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام من أجل تعزيز التنفيذ الفعال لهيكل ياوندي، بما في ذلك تدوينه. فالغشل ليس خيارا مطروحا في ظل التكاليف الباهظة، المباشرة وغير المباشرة، الناجمة عن القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسيد غونزاتو.

السيد غونزاتو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي.

إذ نقرب من الذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي، نرحب بإجراء هذه المناقشة اليوم في مجلس الأمن ونشيد بالدور القيادي لغانا فيما يتعلق بهذه المسألة. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم القيمة، والشكر موصول لغانا والنرويج على توجيه عملية

رابعا، من الضروري أن نعزز الأطر القانونية والقدرات المؤسسية في المنطقة. ويثني الاتحاد الأوروبي على البلدان التي سنت بالفعل تشريعات تتيح محاكمة القراصنة المشتبه فيهم ويحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. ولدى الاتحاد الأوروبي عدد من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والقانونية والعملياتية في غرب أفريقيا أو وسطها، بتكلفة إجمالية قدرها ٨٠ مليون يورو.

ونشيد أيضا بالاتفاق الذي توصل إليه أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن القانون التكميلي المتعلق بشروط نقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وما يرتبط بهم من ممتلكات و/أو أدلة. وسنواصل دعم الإصلاح القانوني الجاري في العديد من الدول الساحلية في غرب أفريقيا ووسطها. ويدعم الاتحاد الأوروبي البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمبلغ ٥,٩ مليون يورو، مما يساهم في تعزيز الملاحقة القضائية للجرائم البحرية والفصل فيها، وكذلك دفع إجراء الإصلاحات القانونية في بلدان خليج غينيا.

وأخيرا، أود أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بدعم بلدان خليج غينيا في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن البحري، استنادا إلى الاستراتيجية المعنية بخليج غينيا وخطة عملها. ونتطلع بشكل خاص إلى العمل معا على زيادة تعزيز مدونة ياوندي لقواعد السلوك فيما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها في عام ٢٠٢٣.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندترسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الغانية على إتاحة الفرصة لي للتكلم في مجلس الأمن اليوم.

ما فتئت غانا والنرويج تضطلعان بدور أساسي في المجلس في النهوض بالمسألة الحاسمة الأهمية المتمثلة في الأمن البحري في خليج غينيا. وفي نهاية أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره ٢٦٣٤ (٢٠٢٢). وقد أطلعنا مقدمو الإحاطات اليوم على التقدم المحرز منذ ذلك الحين، وأود أن أشكرهم على ملاحظاتهم الثاقبة.

ويشرفني أن أتكلم اليوم بصفتي أحد الرئيسين المشاركين الحاليين، إلى جانب كوت ديفوار، لمجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية بشأن خليج غينيا في عام ٢٠١٤، واستكملناها مؤخرا. والنهج المتبع نهج شامل ويجسد تعاون الاتحاد الأوروبي الطويل الأمد على جميع المستويات - أي فيما يتعلق بالحاجة إلى معالجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأطر المؤسسية والقانونية فضلا عن الجوانب الدفاعية والأمنية.

ولدينا عدد من الأدوات للتصدي للقرصنة في خليج غينيا. بادئ ذي بدء، وببدا أن الأمر قد يبدو واضحا، ينبغي أن نذكر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دستور المحيطات. فقد وجهت كل جانب من جوانب الشؤون البحرية وأوجدت توازنا بين الحقوق والواجبات على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية، تجسيدا للقانون الدولي العرفي. وهي الركيزة الأساسية لإدارة المحيطات لأنها تحدد الإطار القانوني الشامل الذي يتعين أن تنفذ بموجبه جميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار. وهي تكتسي أهمية استراتيجية كونها الأساس الذي يستند إليه العمل والتعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في القطاع البحري.

ثانيا، تشكل مدونة ياوندي لقواعد السلوك، التي وُقعت في عام ٢٠١٣، الإطار الإقليمي الرئيسي لتعزيز التعاون بشأن الأمن البحري في خليج غينيا. ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط فرادى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، في تنفيذ مدونة قواعد السلوك.

ثالثا، أثبتت تزايد الوجود البحري في خليج غينيا نجاحه في التصدي للقرصنة. ونشيد بجهود نيجيريا في ذلك الصدد، وننوه بالآثر الإيجابي لمشروع Deep Blue على قمع القرصنة. وفي عام ٢٠٢١، أطلق الاتحاد الأوروبي مفهوم الوجود البحري المنسق في خليج غينيا، ويعني أن الوجود البحري لدولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مضمون في أي وقت ويمكن تنسيقه مع الهيئات الإقليمية والقطرية. وينظر الاتحاد الأوروبي أيضا في اتخاذ تدبير للمساعدة في إطار مرفق السلام الأوروبي لدعم الجهات الفاعلة العسكرية في بعض الدول الساحلية.

مثل عمليات الوجود البحري المنسق للاتحاد الأوروبي، ومبادرة تبادل المعلومات وتنسيق العمليات، والمركز الأطلسي في جزر الأزور.

وسأدلي الآن ببعض الملاحظات القصيرة الأخرى بصفتي الوطنية. تترك ألمانيا أهمية مكافحة القرصنة وتعزيز الأمن البحري لضمان استمرار الاستقرار في المنطقة. وسنظل منخرطين، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، في دعم بلدان خليج غينيا.

وبالإضافة إلى دعم الاستجابة الإقليمية القوية والمستدامة للمخاطر والأخطار المباشرة التي تشكلها القرصنة وغيرها من الأنشطة غير القانونية في البحر، نحتاج أيضاً إلى استثمار المزيد من الجهود والأموال في منع هذه الأعمال وفي التخفيف من آثارها. فعلى سبيل المثال، يمكن معالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى القرصنة من خلال الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق وخلق سبل كسب العيش والفرص الاقتصادية في المجتمعات الساحلية المحلية. ويمكن تحقيق التخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق حماية البيئة والحفاظ عليها. وفي هذا السياق، أود أن أرحب برسالة المشورة التي وجهتها لجنة بناء السلام إلى المجلس بشأن الأمن البحري.

ومن المهم أن ننوّه بالتقدم الملموس المحرز في مكافحة القرصنة وتعزيز الأمن البحري في ضوء التهديدات الأوسع نطاقاً لأمن واستقرار المنطقة التي تسببها الجماعات الإرهابية. وألمانيا ملتزمة بأداء دورها، بالتعاون الوثيق مع جميع شركائها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد نزي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد غانا على تنظيم جلسة الإحاطة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. ونشكر الأمين العام على تقريره عن القرصنة في خليج غينيا (S/2022/818) عملاً بالقرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢) ومن خلال العمل الحسن الذي قامت به كل من غانا والنرويج. ونعرب عن تقديرنا للمساهمة المفيدة التي قدمتها المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي. ونود أيضاً أن نشكر الأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا، السفيرة فلورنتينا أدينيكي

الدول السبع، وهي تحالف متعدد الأطراف مؤلف من بلدان المنطقة والشركاء الدوليين. ومعا، هم يدعمون هيكل ياوندي وتنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. والعديد من الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم جزء من ذلك التحالف، الذي يدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا منذ عام ٢٠١٣ في سعيها لتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة وغيرها من الأنشطة غير القانونية في البحر.

ويسر أصدقاء خليج غينيا أن يستجيبوا لنداء المجلس باتخاذ إجراء بشأن الأمن البحري. وقد اتفقنا، خلال الجلسة العامة الأخيرة، المعقودة في برلين في تموز/يوليه، على الإسهام في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٦٣٤ (٢٠٢٢). وسنواصل ذلك الحوار بمزيد من العمق خلال الاجتماع الذي سيعقد في أبيدجان الأسبوع المقبل.

ومن المعالم الهامة الأخيرة في جهودنا المشتركة الدعم المقدم لمركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات في كابو فيردي، وهو أحدث عنصر في شبكة مراكز التنسيق وتبادل المعلومات دون الإقليمية. وتعرب ألمانيا عن فائق سعادتها في أن تواصل رئاستها المشتركة للمجموعة في عام ٢٠٢٣، حيث نود دعم الزخم الحالي وتعميق الاستدامة وتعزيز النتائج الإيجابية المذكورة أعلاه.

وبالنظر إلى قرب حلول الذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك وهيكل ياوندي في العام المقبل، سيركز أصدقاء خليج غينيا جهودهم على التدوين، مما يجعل مدونة قواعد السلوك ملزمة قانوناً. وبفضل امتلاك بلدان المنطقة ومنظماتها زمام الأمور بقوة، فكلنا ثقة بأنه سيتم إحراز تقدم إضافي بحلول الصيف المقبل في ميادين الحوكمة الإقليمية والتعاون العملي والمواءمة بين الأطر القانونية للعمليات البحرية والملاحقة القضائية للقرصنة. وستدعم مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع هذه العملية من خلال تقديم المساعدة التقنية والتدريب والحصول على التمويل، بالتعاون الوثيق والمنظم مع التشكيلات الدولية والإقليمية الأخرى،

ما فتئ يؤثر سلباً على سبل عيش السكان المحليين وفرصهم في المجتمعات الساحلية العديدة. ويجب على الشركاء الدوليين أن يواصلوا مساعدة دول خليج غينيا بالدعم التقني والمادي للتصدي لهذه الجريمة وإعانتها على تطوير اقتصاداتها الزرقاء المستدامة.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا بد من التعاون بين الجهات المعنية البحرية من أجل التنفيذ الفعال لمدونة ياوندي لقواعد السلوك. وتشارك نيجيريا، إلى جانب الكاميرون، في رئاسة منتدى التعاون البحري لخليج غينيا الذي أنشئ كإطار مكمل لمركز التنسيق الأفريقي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ياوندي لتعزيز تبادل المعلومات والتعاون في البحر وتعزيز التأزر بين السفن البحرية لبلدان المنطقة وسفن الشركاء الدوليين والصناعة البحرية والمراكز.

وتقدر نيجيريا مساهمات الشركاء الدوليين والجهات الفاعلة البحرية التجارية في تحسين السلامة والأمن في خليج غينيا. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبمجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع على التزامهما ودعمهما للهيكل الإقليمي حتى يتمكن من إيجاد حلول لتحديات الأمن البحري في خليج غينيا.

وقبل حلول الذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك في عام ٢٠٢٣، تتعهد نيجيريا بالتزامها الثابت بالتنفيذ الكامل للمدونة وسنعمل مع جيراننا لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الأمن البحري في خليج غينيا. وعلى الصعيد المحلي، سنواصل بذل جهود كبيرة لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة ودوافعها. وندعو الشركاء الدوليين إلى استكشاف وتقديم مساهمات تقنية ومساهمات أخرى ذات مغزى في المستقبل من أجل تنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك، فضلاً عن بناء قدرة دول خليج غينيا على مكافحة القرصنة بفعالية وغيرها من التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة والوقاية منها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

أوكونغا، ومسؤول التخطيط البحري في مفوضية الاتحاد الأفريقي، المقدم البحري نورا عبد الله يعقوب، على إحاطتهما.

تُسلم نيجيريا بأهمية الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في خليج غينيا لصالح السلام العالمي. ونحن ملتزمون بتحسين فعالية استجابتنا للتصدي لخطر القرصنة في خليج غينيا وإعطاء الأولوية للوفاء بالالتزامات بموجب مدونة ياوندي لقواعد السلوك وهيكلي ياوندي والتي لا تزال أكثر أشكال التعاون الدولي والصكوك قابلية للتطبيق من أجل التصدي للقرصنة وغيرها من الجرائم البحرية في المنطقة.

وفي إطار مشروع 'Deep Blue'، استثمرنا أكثر من ١٩٥ مليون دولار في إنشاء بنية تحتية متكاملة للأمن الوطني وحماية الممرات المائية والتي تشمل منصات الأمن البحري. يساعدنا ذلك على التصدي بسرعة للقرصنة والسطو والاختطاف وسرقة النفط والتهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشخاص وغير ذلك من الجرائم داخل المياه الإقليمية لنيجيريا والمنطقة الاقتصادية الخالصة. علاوة على ذلك، تمكنا بنجاح من محاسبة مرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر على جرائمهم بموجب قانون قمع القرصنة والجرائم البحرية الأخرى في نيجيريا لعام ٢٠١٩.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن الزيادات في وجودنا البحري وملاحقاتنا الجنائية سرعان ما أصبحت رادعة للقرصنة في المنطقة وتسهم إسهاماً إيجابياً في الانخفاض الحالي في معدل أعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. إننا نسعى إلى توسيع هذه الجهود من خلال بناء السفن محلياً لضمان توافر أسطول من أجل تنفيذ المزيد من التعاون بين القوى البحرية بفعالية في إطار هيكل ياوندي.

ومن المهم الإشارة إلى أن تعزيز السيادة في المياه الوطنية داخل خليج غينيا وحماية مصدر هام للغذاء للسكان أمران حيويان. وبناء على ذلك، فإن تعزيز القدرات البحرية ووجودها سيساعد المنطقة على معالجة مسألة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والذي